جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التجارية تخصص: مالية وتجارة الدولية

تنشيط الصادرات الجزائرية
خارج قطاع المحروقات من خلال الأسواق الآسيوية

إعداد الطلبة:
– بن حليمة المعتز بالله
– رواب خالدية

الأستاذ المشرف:
د. معسكري سمرة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د. بوجلة إيمان	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
د. معسكري سمرة	أستاذ محاضر – أ–	مقررا
د. وسعي رابح	أستاذ محاضر – ب–	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان، الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم:"**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة "**معسكري سمرة** "على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير والاحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأعضاء المناقشة الذين سهروا على قراءة هذه المذكرة، وكذلك لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

وندين بالشكر أيضا إلى كل الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لإنجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

المعتز بالله، خالدية

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله عز وجل: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة الإسراء الآية: 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم أخواتي، إخوتي خاصة أخي العزيز "صلاح الدين"

إلى زوجتي العزيزة و أبنائي : "**محمد عبد الإله الأمين**"، "**إياد**"،"**أنس عبد الحي**"، وابنة أخي "**أمال**" وإلى كل من: "**سيليا**" و"**رمزي**".

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء إلى كل طلبة ماستر 2 والدفعة 2024/2023

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد.

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم "أساتذتي الأفاضل"

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلمي إلى كل هؤلاء، وباسمي معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

المعتز بالله

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من ساندتني في دعائها وصلاتها ... إلى

من تشاركني أفراحي

وآلامي ... إلى من جنتي تحت أقدامها ... أمي الغالية

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من علمني أن الدنيا كفاح

... وسلاحها العلم والصبر

إلى من لم يبخل علي بأي شيء ... وسعى لأجل راحتي

ونجاحي ...أبي الحبيب

إلى زوجي العزيز وإلى كل أبنائي :**"آية"**، **"ياسين"**

إلى إخوتي وأخواتي وخاصة أختي العزيزة **"خديجـــة"** وأبنائها:

"مريم"، **"هبة الرحمان"**، **"عبد الحق"**، **"فريال"**، **"محمد"**

إلى أصدقائي ورفقاء دربي بدون استثناء...

وكل من لم يذكرهم قلمي

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

خالدية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

كلمة الشكر

الإهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات

مقدمة 01

الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات الجزائرية

تمهيد 09

المبحث الأول: عموميات حول التصدير 10

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات 10

المطلب الثاني: التصدير داخل قطاع المحروقات 14

المطلب الثالث: تحليل وضعية الصادرات الجزائرية 15

المبحث الثاني: دوافع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 20

المطلب الأول: هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات 20

المطلب الثاني: أجهزة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 24

المطلب الثالث: الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 32

خلاصة 38

الفصل الثاني: تنشيط الصادرات الجزائرية الموجهة إلى الأسواق الأسيوية

تمهيد 40

المبحث الأول: التوجه نحو الأسواق الأسيوية 41

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2016 – 2023 41

المطلب الثاني: واقع قطاع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2016 -2023 43

المطلب الثالث: التوجه نحو السوق الأسيوية كمنطقة للتبادل التجاري 46

المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأسيوية 61
المطلب الأول: تقييم التجارة الخارجية بين الجزائر والشريك الأسيوي 61
المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية الموجهة نحو السوق الأسيوية 64
المطلب الثالث: فرص وآفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في السوق الأسيوية .. 70
خلاصة 73
الخاتمة 75
قائمة المصادر والمراجع 79
الملخص

– قائمة الجداول والإشكال:

أ– قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01 - 01	تطور الميزان التجاري الجزائري ومعدل التغطية	15
02 - 01	معدل نمو الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية لسنة 2021	16
03 - 01	هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010 – 2022	21
01 – 02	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016 – 2023	43
02 – 02	حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة 2011 – 2020	49
03 – 02	المبادلات التجارية الجزائرية مع الصين خلال الفترة 2011–2020	55
04 – 02	حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 – 2020	64
05 - 02	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2008 – 2020	68

ب– قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 - 01	تطور الميزان التجاري الجزائري من 2016 إلى 2023	16
02 - 01	تطور عدد المنتجات ذات ميزة تنافسية من 2005 إلى 2019	18
03 - 01	أسواق التصدير في الجزائر (البلدان الشريكة) سنة 2021	19
04 - 01	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2022	23
01 – 02	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016 – 2023	45
02 – 02	المبادلات التجارية مع تركيا خلال الفترة 2011 – 2020	50
03 – 02	المبادلات التجارية الجزائرية مع الصين خلال الفترة 2011–2020	55
04 – 02	تطور الصادرات الإجمالية موازاة مع تطور في صادرات المحروقات للفترة 2008 – 2020	66
05 - 02	تطور الصادرات نحو الدول الأسيوية خلال 2008 – 2020	69
06 - 02	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2020	70

– قائمة المختصرات:

– قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

الاختصار	الاسم الكامل	ترجمة الاختصار
CACI	Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
FSPE	Fonds de promotion des exportations	الصندوق الخاص لترقية الصادرات
SAFEX	Société Algérienne des Expositions et de l'Exportation	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير
CAGEX	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات
ANEXAL	Fonds de promotion des exportations	الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين
CNCPE	Le Conseil National Consultatif pour la Promotion des Exportations	المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات
IRG	Impôt sur le revenu brut	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôt Sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
VF	Exonération du paiement forfaitaire	الإعفاء من الدفع الجزافي
TAP	Redevance sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني

مقدمة

مقدمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية شديدة للمحروقات، حيث أن عائدات النفط لا زالت تسهم بشكل رئيسي في تكوين الناتج الإجمالي المحلي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة، مما جعلت الجزائر تعيش في حالة ترقب دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية، الأمر الذي دفع بصناع القرار في الجزائر إلى البحث عن بدائل تنموية أخرى كمصادر لتمويل ميزانيتها والحصول على العملة الصعبة وتفادي الوقوع في معضلة العقدة الهولندية.

وفي ذات الصدد، فإن الصادرات خارج المحروقات أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية حيث سعت إلى إعداد استراتجيات بديلة لقطاع النفط من شأنها إخراج الاقتصادي الوطني من دائرة التبعية وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة، وذلك من خلال الاعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تعاني من إختلالات هيكلية تجسدت فيعدم قدرتها على توسيع نشاطها في الأسواق الإقليمية والعالمية رغم امتلاكها لمؤهلات ومقومات تمكنها من النجاح في الأسواق الدولية.

حيث يرجع كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري مسألة قصور وعدم فعالية الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب لتشوهات كبيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات.

والجزائر باعتبارها من الدول المنتجة للنفط والغاز يتأثر ميزانها التجاري بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، وهو ما ينعكس على سياستها الاقتصادية بشكل عام، كما أن الفوائد الناجمة عن صادرات المحروقات تؤثر على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة باعتبار أن الجزائر دولة نفطية أكثر ما هي صناعية أو زراعية، ويتم إنفاق تلك المداخيل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية.

يتمتع قطاع التجارة الخارجية بدور تنموي أساسي في الاقتصاد الجزائري، وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق التي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هذا في إطار تحرير التجارة الخارجية.

إن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط، إذ أن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطور أسعار المحروقات من جهة وكذا مدى نجاعة الإجراءات التنموية

الرامية إلى تخفيض لواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى، إذ يجب أن تقتضي هذه الإجراءات في المقام الأول تحديد وتحليل العوامل المفسرة لسلوك كل من الصادرات والواردات الوطنية، ذلك أن تحديد هذه العوامل بشكل دقيق ينقل الصورة المستقبلية المتوقعة أمام صانعي السياسة إلى وضع حاضر متكامل المعالم يمكن التعامل معه بصورة أقرب إلى الواقع الملموس من الاحتمالات التي يخطأ معظمها وتسعى الجزائر التي تعاني أزمة اقتصادية ناتجة عن تراجع أسعار النفط، إلى إيجاد أسواق في قارة الأسيوية من أجل تنويع صادراتها خارج المحروقات، رغم أنها تأخرت كثيرا في تغيير وجهتها الاقتصادية نحو القارة الأسيوية، وتعود الأسباب التي قد حالت دون ذلك إلى ولوج المستثمرين الجزائريين إلى الأسواق الناشئة في الدول الساحل ووسط أفريقيا، ولكنها قررت أخيراً تغيير اتجاه بوصلتها نحو القارة الأسيوية، كونها أصبحت الحل الوحيد بالنسبة إلى الحكومة الجزائرية خاصة في الظروف الراهنة بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا من خلال تحسين مناخها الاستثماري مع الدول الأسيوية، و هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

– إشكالية الدراسة: ما هي الإجراءات والاستراتجيات المتخذة من أجل تنشيط الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الأسواق الأسيوية؟

الأسئلة الفرعية: ولتدعيم هذه الإشكالية قمنا بصياغة بعض الأسئلة الفرعية:

– ما هو واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة 2016-2023؟

– هل اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات و تدابير في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات؟

– ما هي مجهودات الدولة لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الأسيوية؟

– الفرضيات:

وكإجابات أولية عن الأسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:

- تعد قضية تنويع الصادرات خارج المحروقات من أولويات السلطات الجزائرية.
- عائدات الصادرات غير مستقرة لعدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.
- تساهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

أهداف الدراسة: وتهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات.

– معرفة المجهودات التي تبذلها الحكومات المتعاقبة من خلال تصدير إلى الأسواق الأسيوية لكنها لم تحقق الأهداف المنشود.

– هناك العديد من المعوقات التي تحول دون ترقية الصادرات خارج المحروقات وأهمها ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– آفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مرتبطة بحالة الاقتصاد الجزائري، وهو ضعيف كما تدل على ذلك الإحصائيات المتداولة في الأسواق الأسيوية، وعليه فالصادرات خارج المحروقات لن تكون نسبتها كبيرة على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

– أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

– إيجاد الطرق المناسبة لإعادة هيكلة الصادرات الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

– إيجاد السبل الضرورية لتنويع الصادرات خارج المحروقات باعتبار النفط من المنتجات الزائلة والتي تخضع لتقلبات الأسعار في السوق العالمية.

– و تكمن أهمية الدراسة كذلك في التعريف بالأسواق الدولية الواعدة خاصة الأسواق الأسيوية والتي تمثل فرصا للمنتجات الجزائرية نظرا لمميزاتها الديمغرافية والثقافية التي تتمتع بها هذه الأسواق.

– أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

تعود أسباب اختيارنا للموضوع وذلك من أجل إبراز أهمية الأسواق الدولية الواعدة في ترقية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات بالأخص نحو الأسواق الأسيوية، والمساهمة في إيجاد حلول لإشكالية اعتماد الجزائر على تصدير مورد وحيد وهو النفط، مما يجعل الاقتصاد الجزائري معرض للانهيار.

الأسباب الذاتية:

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب يمكن تلخيصها في مايلي:

– تكافئ موضوع الدراسة مع التخصص الأكاديمي للمذكرة أي مالية و التجارة الدولية.

–كونه كذلك أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي مازالت تطرح على الساحة الوطنية، حيث مازالت صادرات الجزائرية خارج المحروقات ضعيفة و قليلة التنوع رغم الجهود التي بذلتها الدولة، منذ عدة سنوات، ويعزى ذلك من وجهة نظرنا أساسا إلى عدم الأخذ بأسلوب نظام جودة كفء و فعال في مجال تحديد و تصميم المنتجات الموجهة للتصدير، و هي مشكلة جديرة بالبحث و العناية حتى تكون المنتجات الجزائرية خارج المحروقات المهيأة للتصدير على مستوى الجودة العالية بما يمكنها من اختراق الأسواق الدولية وخاصة الأسواق الأسيوية.

– حدود الدراسة:

حدود الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث قمنا بإجراء بحثنا في إطار مجموعة من الحدود

الحدود المكانية :ترتبط بآفاق جديدة في السوق الأسيوية تتميز به من إمكانيات كبيرة غير مستغلة.

الحدود الزمنية :كانت الدراسة في مجملها ما بين 2016 – 2023.

– منهج الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا :

المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف واقع الصادرات خارج المحروقات وأسواق التصدير للمنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأسيوية، والعرض والطلب الكلي لها، وكذا المؤسسات الداعمة للصادرات خارج المحروقات.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل لواقع الصادرات الجزائرية للفترة من 2016 إلى 2024.

– الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات، التي تناولت موضوع واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها:

الدراسة الأولى: دراسة بومعزة حليمة دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 – 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، السنة 2017.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التصدير خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتطرق إلى أهم الإجراءات التي اعتمدتها الدولة لتسهيل ودعم ولوج مؤسساتنا الاقتصادية بمختلف أشكالها إلى الأسواق الدولية، وكذا تقديم اقتراحات يمكن أن تساهم في تكثيف وتسهيل عمليات تصدير المنتجات المحلية للخارج من خلال دراستنا التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– تفعيل وتنشيط ومراقبة دور الهيئات الحكومية المكلفة بترقية ومرافقة المؤسسات الاقتصادية المصدرة خارج المحروقات.

– محاولة الاستفادة من تجارب الدول النفطية التي نجحت سياستها المتبعة لترقية صادراتها خارج المحروقات.

– إنشاء قسم خاص ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية.

الدراسة الثانية: حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر و محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في

حالة انهيار أسعار البترول، وكذلك معرفة إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومعرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

الدراسة الثالثة: بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010 – 2020، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، المجلد : 13، العدد: 01، السنة: 2022، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2020 في تنويع وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات من خلال تقييم كل من أداء الميزان التجاري وتطور الصادرات وكذا هيكل الواردات خلال فترة الدراسة.

بعد التعرض لمحاور البحث المدرجة توصلنا إلى أن التدابير المتخذة في إطار السياسة التجارية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة منها وخاصة فيما تعلق بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وترقيته على الرغم من نجاحها النسبي في المحافظة على استقرار فاتورة الواردات المتزايدة وهو الأمر الذي يعود في حقيقة الأمر إلى عدد من المعوقات التنظيمية والإستراتيجية وكذا بعدد من التحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية في الجزائر.

الدراسة الرابعة: بوشنتوف نوال، التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر وتركيا: واقع و آفاق، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد: 2، العدد:2، السنة: 2023، تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا ومعرفة أهم مجالات الشراكة الاقتصادية بين البلدين وكذا معرفة وتقييم أهم الاستثمارات الثنائية بينهما، وكذا إبراز حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا.

الدراسة الخامسة: بوتشيش عمر، دراسة تحليلية التعاون الجزائري – الصيني: الواقع والآفاق، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية . المجلد:07، العدد: 01، السنة: 2022، و تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهمية التعاون الجزائري الصيني بالنسبة للجزائر، باعتبار الصين دولة كبرى في النظام الدولي ومتطورة اقتصاديا، عسكريا وتكنولوجيا، وعليه يجب الاستفادة من هذا التعاون بما يعمل على تحقيق التنمية الشاملة وخدمة المصالح الداخلية والخارجية للجزائر. ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر مايلي:

– إن التطور المتصاعد والبارز لدور الصين في النظام الدولي يعطي الدول النامية ومنها الجزائر حلولا إضافية بعيدة عن الهيمنة الغربية التي تنتهج أسلوبا استغلاليا صريحا، عكس الصين التي تتبنى مقاربة رابح–رابح لجميع الأطراف.

- التقارب الصيني-الجزائري يزعج بعض القوى الإقليمية والدولية ففرنسا والاتحاد الأوربي يعتبره تهديدا لمصالحه الاقتصادية والسياسية في الجزائر وإفريقيا.

- توظف الصين في علاقاتها الدولية القوة الناعمة والبراغماتية، لذا على الجزائر فرض منطقها والبحث عن شراكة حقيقية في ظل تحقيق المصالح المشتركة للطرفين.

من خلال الدراسات السابقة وبمقارنتها مع موضوع البحث المراد دراسته وهو "تنشيط الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال الأسواق الأسيوية" يتبين أن هناك اختلاف في الجانبين التاليين:

1- من حيث ربط متغير تنشيط صاردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مع توجيهها إلى الأسواق الأسيوية وهذا ما لم نلمسه في الدراسات السابقة.

2- اختلاف فترة الدراسة التي امتدت من 2016 إلى 2023.

- صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد المعلومات والبيانات بسبب تعليمة لدى الجمارك تمنع منح إحصائيات التجارة الخارجية والإحصائيات الخاصة بالجمارك.

- قلة الكتب والمصادر التي تتطرق إلى توجيه الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأسيوية.

- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل التوصل للنتائج المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين مترابطين، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لدراستنا، وإشكالية، وتعقبهم خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة، و لهذا قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للصادرات الجزائرية، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تكلمنا فيه عن عموميات حول التصدير، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه عن دوافع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية والمتمثل في تنشيط الصادرات الجزائرية الموجهة إلى الأسواق الأسيوية خارج قطاع المحروقات، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه التطرق التوجه نحو الأسواق الأسيوية، أما المبحث الثاني تم التكلم فيه عن التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأسيوية.

الفصل الأول

الإطار النظري للصادرات

تمهيد:

أصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة لمواكبة المستجدات التجارية والاقتصادية، فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها، والتنوع في مصدر الدخل وتطوير الاقتصاد الوطني واللحاق به بمستوى الاقتصاديات الناشئة على ضوء التجارب الناجحة التي تبنت تشجيع الصادرات من أجل دفع النمو الاقتصادي على نحو أسرع، مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى.

وفي ظل تقلبات أسعار المحروقات وجدت الجزائر نفسها أمام إشكال عويص، لذلك كان من الحتمية الدائمة تطوير صادراتها خارج المحروقات، وهذا ما سعت إليه من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات وأجهزة ترقية الصادرات لإعادة الاعتبار للتصدير خارج المحروقات من أجل تنمية الاقتصاد والنهوض به.

وهذا ما سنحاول توضيحه أكثر في هذا الفصل وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التصدير.

المبحث الثاني: دوافع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول التصدير

يعتبر التصدير من المخرجات الإستراتيجية للدولة، إذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وكذا ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات

أولا: مفهوم التصدير

للتصدير عدة مفاهيم غير أن صلبها يدور في نقطة واحدة وهي خروج السلعة من منشئها الأصلي نحو أسواق تنتمي لبلدان أخرى، وفي هذا الشأن سوف نعرض أبرزها وفق الشكل التالي:

يمكن تعريف الصادرات على أنها"عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"، كما أنها تعرف أيضا على أنها"انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية"[1].

كما عرف التصدير بأنه" مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدماتية ومعلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وبغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو و انتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها[2]".

وعرف أيضا على أنه"كل ما يطلبه الخارج من السلع الوطنية"[3].

و عرف Claude Ménendain الصادرات بأنها" كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلدان العالم"[4].

وعموما التصدير بنقل الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأس واق الخارجية، من خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج، وبالتالي التصدير بعكس مدى قدرة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة في تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية

---

[1]- إبراهيم بلقلة،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف، 2008- 2009، ص:08.

[2]- فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص:15.

[3]- سعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص:194.

[4]- Claude Ménendain , Fiches de macroéconomie, Ellipses/2 édition, 2003, P:14.

فهذا العرض التصديري يشمل كل التدفقات السلعية والخدمية من داخل الإقليم الاقتصادي للبلد نحو الخارج.

يمكن أن نستخلص بأن الصادرات هي السلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقلا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.

ثانيا: أنواع التصدير، أهدافه وأهميته

أ – أنواع التصدير: أن تقسم الصادرات يخضع لعدة معايير أبرزها ما يلي[1]:

1– معيار المجموعات السلعية :فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير، فهي إما تكون سلع استهلاكية أو سلع معمرة صناعية، زراعية، مواد خام، قطع مباشرا كالتصدير عن طريق المصدر أو التصدير غير مباشر عن طرق وكلاء التوزيع والشركات المتعددة غيار و غيرها.

2– معيار طريقة التصدير: فهذا المعيار مرتبط بطريقة التصدير، إما يكون تصديرا الجنسيات وفر وعها.

3– معيار الدول المصدرة :هذا المعيار يتماشى ومكانة الدولة في الاقتصاد العالمي، هل هي دولة متقدمة أو دولة نامية أو دولة أقل نمو.

4– معيار الصادرات المؤقتة والدائمة :فهذا المعيار يربط بين الزمن والصادرات، فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تبقى في الخارج بصفة نهائية، أما الصادرات المؤقتة فهي تبقى فترة من الزمن ويعاد استيرادها.

5– معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة :هذا المعيار يعالج صفة السلع المعدة للتصدير، فهو يميز بين الصادرات الملموسة التي نخص كافة البضائع والسلع التي تصدر خارج البلد أين يمكن معاينتها وإحصائها من قبل الجمارك، و أما الصادرات غير الملموسة فهي تشمل كل الخدمات التي تتم ما بين مقيمين البلد ومقيمين ببلد آخر، وتتمثل هذه الخدمات في كل من خدمات النقل، والتأمين وغيرها من الخدمات.

6– معيار أسلوب السداد :فهذا المعيار يفصل في طريقة السداد التي تأخذ وفق أحد الشكلين، إما السداد يكون نقدا أو بالتقسيط، أو لأجل.

[1] – فريد النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:102 – 203.

ب–أهدافه[1]:

– الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- ✓ تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- ✓ توزيع جغرافي للمخاطر.
- ✓ التكيف مع المنافسة.
- ✓ التواجد في السوق الدولية.

– الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:

- ✓ الزيادة في رقم الأعمال.
- ✓ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- ✓ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمر.
- ✓ تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

– الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- ✓ تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- ✓ استغلال الامتيازات المتوفرة.
- ✓ خفض الكلفة الإنتاجية.
- ✓ رفع من جهود البحث والتطوير.

ج– أهميته: إن اتصال الدول بالأسواق الخارجية يعتبر أحد أهم الوسائل لتعزيز وتطوير التنمية، خاصة وإن كانت تلك الدول تتميز بضعف عوامل الإنتاج، فعملية توسيع الصادرات تعتبر حافزا لتطوير تنافسية الاقتصاد دوليا وزيادة التدفقات الأجنبية وزيادة الاستثمار، وعموما تتمثل أبنية التصدير فيما يلي:[2]

1– التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج، وإلا فإن السوق المحلي المحدود سيكون حائلا دون استمرار هذا التوسع.

2– التصدير هو المخرج الأمثل لما تعانيه الكثير من المؤسسات من فائض في الإنتاج والمخزون وذلك لمحدودية ومعوقات التسويق في السوق المحلي.

---

[1]– ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص:04.

[2]– خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2008– 2009، ص:09.

3- تزداد أهمية التصدير من ناحية أن معظم الاستثمارات المحلية تعتمد وإلى حد كبير على الاستيراد للمواد الخام المعدات، ولذلك لابد من قيام نظام تصدير للمنتجات لتعويض آثار تمويل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

4- مواجهة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات محاولاتها في الاستحواذ على الأسواق العالمية.

5- التصدير يزيد من تنوع الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية، ويتيح فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وذلك من خلال تنويع الصادرات.

هذا بالإضافة إلى ما يحققه التصدير من تنمية للدول النامية، و التي تتبع سياسة إحلال محل الواردات والتحول الداخلي لتحقيق تنمية اقتصادية إلى سياسة التصدير، باعتبارها نموذجا ناجحا في دفع عجلات التنمية وهذا ما يلاحظ في الدول، والتي تسمى بالدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى مايلي:

1- **خلق فرص عمل جديدة:**

حيث أن قطاع التصدير له دور كبير في توفير مناصب عمل جديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان هونغ كونغ أندونيسيا، تايوان، ماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري حيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح مابين 2 إلى 4% في سنة 1998[1].

2- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** فالصادرات هي أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد.

3- **المساهمة في نمو الدخل الوطني** : وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات الموارد المتاحة كما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة.

4- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**:فالاستثمار هو عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير والتجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير تؤكد ذلك، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، كون ذلك يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط الإنتاجيات المحلية بالأسواق.

5- **تعزيز القدرة على المنافسة:** من خلال تعزيز تصدير الميزة التنافسية للشركة وللدولة فبينما تستفيد الشركة من التعرف على التقنيات والطرق والعمليات العديدة تستفيد الدولة من تحسين مي زانها التجاري.

[1]- وليد بيبي وسمية صلعة، **حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، المجلد:06، العدد:01، ص ص: 462- 463.

6- تطوير النوعية و الجودة:

و ذلك بإتباع معايير الجودة والنوعية، وفقا للطلبات والعقود مع المستورد والتي تنص على إنتاج المنتجات بنوعيات محددة، ومطابقة للمواصفات العالمية، ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية في مختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه.

7- وجود علاقة تبادلية ومتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني: وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية، لهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول[1].

المطلب الثاني: التصدير داخل قطاع المحروقات

قبل الخوض في الحديث عن أهم استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات ومدى إسهامها في تنويع الاقتصاد الوطني لا بد أن نشير بشكل موجز عن حقيقة التبعية المتجذرة للمحروقات، وخطورة هذا الموقف على الاقتصاد الوطني فمن المعروف أن الجزائر تدين براحتها المالية للنفط، لكن هذا المورد هو نعمة ونقمة في الوقت ذاته، حيث لا يتم استغلال عوائده بشكل ناجح ومنتج في قطاعات تدير العجلة الاقتصادية، لأن اقتصاد الجزائر مبني منذ خمسة عقود مضت على سياسة الريع النفطي، وذلك باعتماده الكلي على مداخيل تصدير النفط والمحروقات، ففي عام 2008 بلغت مداخيل الجزائر أكثر من 80 % نتيجة لتصدير المحروقات حيث تمثل هذه المداخيل 45 % من الناتج الداخلي الخام، و 98% من مصادر البلد من العملة الصعبة وتمول 79 % من الإنفاق العمومي، و90 % من مداخيل الميزانية تأتي من الجباية النفطية[2].

إن هذه الأرقام تؤكد تبعية الجزائر للأسواق العالمية للطاقة التي لا يمكن على أي حال من الأحوال التحكم بأسعارها، وبالتالي انهيار الاقتصاد الجزائري عندما تشهد هذه الأسواق انهيارا مريعا في الأسعار مثلما حدث عام 1986 حين انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها .ودخلت الجزائر نتيجة ذلك مرحلة من الإفلاس وما سببته من زيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية ذلك ما أكد

[1]- محمد عبد المنعم وأحمد مصطفى فريد، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:98.

[2]- أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، أساس التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية، الطبعة الأولى، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص: 07.

خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد، ولا بد من مخرج لهذه الأزمات عن طريق التصدير خارج المحروقات، أي الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج.

إن الاستمرار في المراهنة على النفط باعتباره محركا للاقتصاد وسلعة إستراتيجية لها خطورتها في حال السلم والحرب، فهو يعتبر من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس ثراء وغناء الدول.

المطلب الثالث: تحليل وضعية الصادرات الجزائرية

سنتطرق فيما يلي لواقع الصادرات في الجزائر، بحيث يعد موضوع ترقية الصادرات تحدي كبير خاصة مع اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات.

1- الميزان التجاري الجزائري:

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته، أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات ويحدث الفائض في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، أما العجز فيحدث عندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات[1] كما أن تحليل الميزان التجاري يبين لنا التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة والتي تبين لنا درجة الانفتاح الاقتصادي[2].

معدل التغطية = (الصادرات /الواردات) x 100

الجدول رقم (01-01): تطور الميزان التجاري الجزائري ومعدل التغطية **(مليون دولار)**

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80	38.55	45.27	54.75
الواردات	47.08	46.19	46.05	41.93	34.39	46.37	28.86	44.32
الميزان التجاري	-17.06	-10.86	-5.02	-6.11	-10.60	1.09	16.41	10.43
معدل التغطية	64	76	89	85	69	94	156	123

المصدر: صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، ص: 412.

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/ أطلع عليه يوم: 2024/02/21 على الساعة: 16:15.

[2] - صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 04، العدد:01، 2021، ص:412.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف سنة 2016 عجزا لأول مرة بعد فترة من ارتفاعه، حيث شهدت أسعار البترول تراجعا كبيرا في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تراجع الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل نسب ضئيلة من حجم الصادرات الكلية، كما انخفضت نسبة التغطية لهذا المؤشر ويفسر ذلك بانخفاض الصادرات مقارنة بالواردات، فالميزان التجاري يبقى مرهونا بالصادرات، فارتفاعها عن الواردات يحقق فائضا وانخفاضها يحقق عجزا[1]، و ابتداء من السنة 2021 عرف تصاعدا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة.ويبين الشكل الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري من 2016 إلى 2023.

الشكل رقم (01-01): تطور الميزان التجاري الجزائري من 2016 إلى 2023.

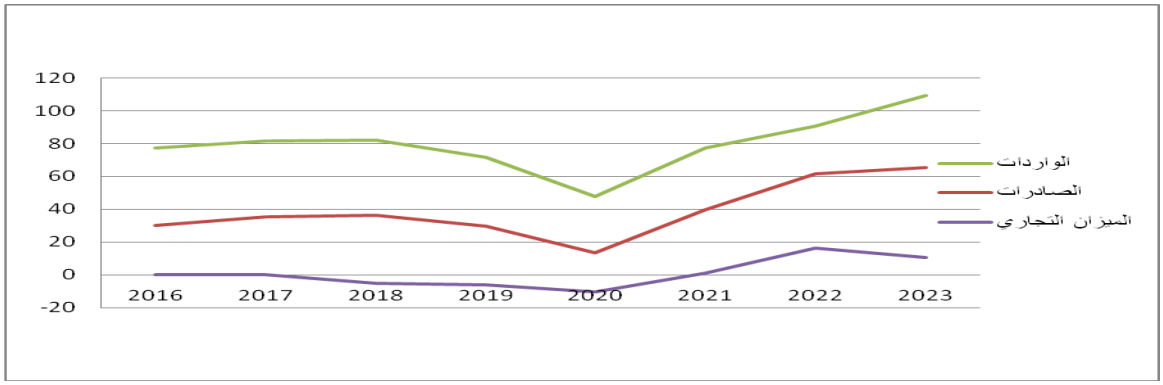

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات جدول رقم (1-1)

2- معدل نمو الصادرات مقابل الواردات الجزائر في العالم

إن الطلب والعرض الدولي من المنتجات التي تصدرها الجزائر والذي يحدد لنا تنوع الصادرات الجزائرية من عدمها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02): معدل نمو الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية لسنة 2021

المنتجات	منتجات بترولية	مكربات عضوية وغير عضوية	منتجات بنائية (مواد بناء)	مركبات كيمياوية	منتجات جلدية	منتجات نسيجية
الحصة السوقية	%6.36	%4.76	%3.58	%20.59	%6.59	%87.13
معدل سنوي للواردات	%10	%5	%4	%2	%9	%1
قيمة الصادرات	329.30	535.966	177.418	859.734	9.533	4.326

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع لصالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص:415.

[1]- بومعزة حليمة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 – 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد:18، سنة: 2017، ص: 87.

في سنة 2021 كانت الجزائر تملك 6 منتجات تنافسية وهي البترول والمنتجات البترولية؛ الأسمدة الجلود الخام؛ والملح والكبريت والأتربة والأحجار وحصى الكلس والاسمنت؛ منتجات كيماوية غير عضوية ومركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أثرية نادرة؛ صوف وبر ناعم أو خشن وخيوط ونسج من شعر الخيل، حيث أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد[1].

كما نلاحظ من خلال السابق أن الجزائر بلد مصدر صافي للبترول والمنتجات البترولية وهذا ما يؤكده، فخلال سنة 2021 انخفضت الحصة السوقية العالمية بـ 6.36 % مقارنة بسنة 2019 في حين أن المعدل السنوي للواردات العالمية لهذا المنتج تقدر بـ10% أما المنتجات الكيماوية غير العضوية ومركبات عضوية وغير عضوية من معادن ثمينة أو من معادن أثرية نادرة أو من العناصر المشعة فقد انخفضت حصتها السوقية سنة 2021 بـ 4.76%، في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية قدر بـ 5 % وبلغت الصادرات الجزائرية 535,966 ألف دولار أمريكي أما منتجات الملح والكبريت والأتربة والأحجار وحصى الكلس والاسمنت فقد ارتفعت حصتها السوقية في الأسواق العالمية بنسبة 3.85 % سنة 2021 ، في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية قدر بـ 04%، وبلغت الصادرات الجزائرية لهذا المنتج 177,418 ألف دولار أمريكي.

بالنسبة لمنتج الأسمدة فقد ارتفعت حصته السوقية في الأسواق العالمية بنسبة 20.59% سنة 2021 في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية قدر بـ 2%، وبلغت الصادرات الجزائرية لهذا المنتج 859,734 ألف دولار أمريكي، أما الجلود الخام فقد انخفضت قيمتها السوقية بـ 6.59% في حين انخفض معدل النمو السنوي في الواردات العالمية لهذا المنتج ب 9% وبلغت الصادرات الجزائرية لهذا المنتج 9,533 ألف دولار أمريكي.

بالنسبة لمنتج صوف وبر ناعم أو خشن وخيوط ونسج من شعر الخيل فقد ارتفعت قيمته السوقية بـ 87.13%، في حين أن معدل النمو السنوي في الواردات العالمية لهذا المنتوج قدر ب 1% وبلغت الصادرات الجزائرية لنفس المنتج 4,326 ألف دولار أمريكي[2].

3- تطور عدد المنتجات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية

وجدنا من خلال دراستنا للصادرات الجزائرية أنها تمتلك عدد قليل من المنتجات التي تتميز فيها بميزة تنافسية خلال الفترة من 2005 إلى 2019 والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1]- صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص:415.

[2]- مرجع نفسه، ص:415.

الشكل رقم (01–02): تطور عدد المنتجات ذات ميزة تنافسية من 2005 إلى2019

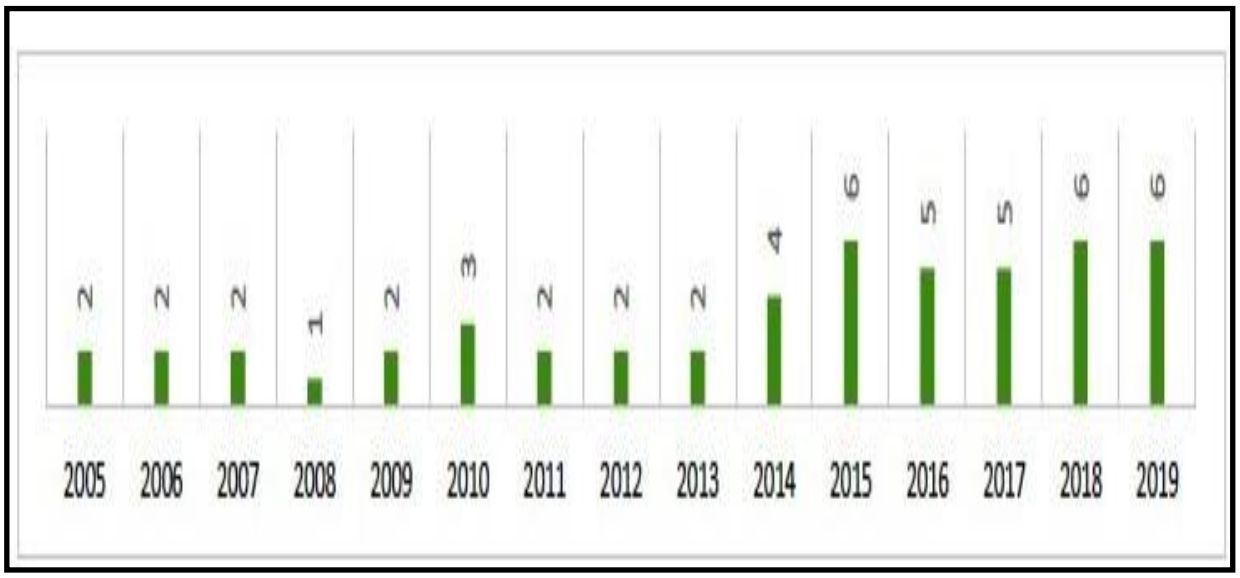

المصدر: صالحي سلمى، بالاعتماد على :نشرية إحصائيات تنافسية التجارة العربية الإجمالية البينية، 01،02،03 04،05،06،07،08، صندوق النقد العربي: 2013،2014،2015،2016،2017،2018،2019،2020، ص:83–84.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الجزائر لا تملك منتجات ذات ميزة تنافسية؛ فهي لم تتعد منتجين في السنوات السابقة، من بين هذين المنتجين المحروقات، وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع، ورغم تطور عدد المنتجات ذات ميزة نسبية في السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت قليلة جدا فهي لم تتعد ستّة منتجات من بينها المحروقات؛ وبالتالي مازالت الصادرات النفطية تشكل حصة الأسد من الصادرات الجزائرية .كما يتضح أن عدم نمو الصادرات الجزائرية يرجع لارتكازها على الصادرات النفطية هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، كما أن حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك،لهذا فهي لا تستطيع أن تعوض الخسائر الناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بطرحها لكميات إضافية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري هش[1].

4– أسواق التصدير في الجزائر

يمثل الشكل التالي قائمة أسواق الاستيراد لمنتج تم تصديره من قبل الجزائر في 2021، بحيث تمثل صادرات الجزائر 0.2% من الصادرات العالمية، وهي تحتل بذلك المرتبة 59 عالميا، ويبلغ متوسط مسافة الدول المستوردة من الجزائر 3872 كم.

[1]– صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص:416.

الشكل رقم (01–03): أسواق التصدير في الجزائر(البلدان الشريكة) سنة 2021

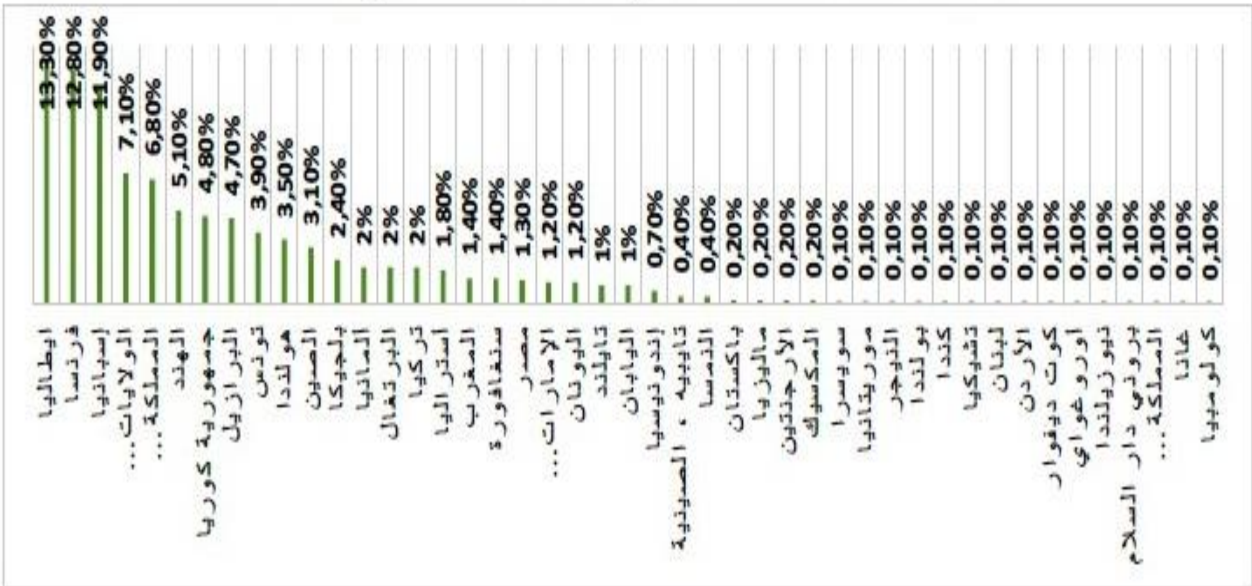

المصدر: صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص:416.

في سنة 2021 سجلت الجزائر 45 سوقا للتصدير[1]، حيث تعد إيطاليا الشريك الأول لها وقدرت نسبة الصادرات من المنتجات الجزائرية لديها 13.3%، تليها فرنسا بنسبة 12.8%، ثم اسبانيا بنسبة 11.9%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة[2] بـ 7.1% وبريطانيا في المرتبة الخامسة بـ6.8%.

[1]– حمزة العوادي، جمال خنشور، **إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010–2015)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:19، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان: 2016، ص:160.

[2]– صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص:417.

المبحث الثاني: دوافع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، وعليه تناولنا في هذا المبحث عن هياكل الصادرات خارج المحروقات وأهم أجهزة ترقيتها وكذلك السياسات والإجراءات المتبعة من طرف الدولة للتطوير من الصادرات.

المطلب الأول: هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات

عرفت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة إحصائيات، والجدول الموالى يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات.

ولقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال شجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي خير دليل على ذلك[1]، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2022.

[1]- مصطفى زهرة، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد:05، العدد:02، جامعة تسمسيلت، 2021، ص:137.

الجدول رقم (01–03): هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010 – 2023.

		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.804	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.90
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	100	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة %	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة %	100	94	6
2017	القيمة	35.132	33.203	1.930
	النسبة %	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77
2019	القيمة	35.823	38.338	2.830
	النسبة %	100	93.13	6.87
2020	القيمة	23.796	21.541	2.255
	النسبة %	100	90.52	9.48
2021	القيمة	40.000	35.000	5.000
	النسبة %	100	90	10
2022	القيمة	57.000	50.000	7.000
	النسبة %	100	90	10
2023	القيمة	54.75	49.68	5.07
	النسبة %	100	90.73	9.27

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات موقع المديرية العامة للجمارك،

https://anexal.dz/statistiques/ تاريخ الاطلاع: 2024/02/20 على الساعة: 16:22

من خلال الجدول يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا من خلال الفترة 2010- 2022، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها بـ 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول[1]، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة (2016،2017،2018)، أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 % مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 6.77 من إجمالي الصادرات[2]، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات، ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط، وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 03 ملايير دولار.

هذا وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 14.29- بالمائة عن سنة 2018 وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول .وقد بلغت مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010- 2019.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث نجد نسبتها في الفترة (2018-2022) ما بين 93.13%و 90% كما تتراوح قيمته بين 21.541 إلى 50.000 مليون دولار، بالمقابل تتراوح نسب الصادرات خارج المحروقات بين 6.87%

[1]- مصطفى زهرة، مرجع سبق ذكره، ص:137.

[2]- مرجع نفسه، ص:138.

و 10% ونجد قيمته كذلك تتراوح بين 32.796 و 57.000 مليون دولار[1]، وللمزيد من التوضيح نمثل قيم الجدول أعلاه في منحنيات بيانية كالتالي:

الشكل رقم (01-04): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2022

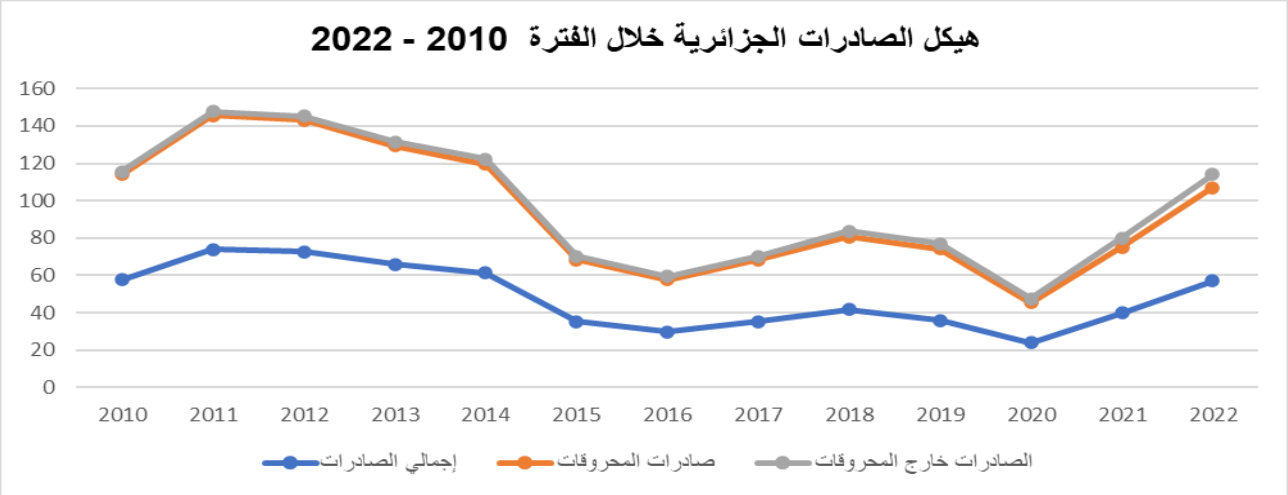

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 03 .

نلاحظ من خلال إحصائيات الشكل السابق أن الصادرات الإجمالية شكلت انخفاضا واضحا خلال سنة 2020 وهذا راجع إلى الظروف الصعبة التي شهدها العالم بسبب فيروس كورونا الذي عمل سلبا على اقتصاد البلد[2].

كما عرفت الصادرت بعدها تزايد ملحوظ حيث سجلت أعلى حصيلة في سنة 2022 بقيمة 57.000 مليون دولار في إجمالي الصادرات وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة عن طريق الدعم وخلق أكثر من قطاع صناعي وفلاحي والبحث عن حلول فعالة لقطاع المحروقات تعتمد عليها لتجاوز أضرار أزمة كورنا التي شهدتها سنة 2020.

ومع كل ذلك إلا أننا نجد أن نسب صادرات الجزائر خارج المحروقات هامشية خلال كامل السنوات مقارنة بصادرات المحروقات برغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم الصادرات خارج المحروقات وهذا راجع لعدم مرونة الإنتاج الوطني، كما نجد أن حصيلة الصادرات الإجمالية تابعة لأسعار المحروقات لأنها تعتمد عليه بشكل مفرط[3].

[1]- مصطفى زهرة، مرجع سبق ذكره، ص:139.

[2]- المرجع نفسه، ص:139.

[3]- الكوط مبارك، قرساس حياة، ميلودي مصطفى، **الصادرات خارج المحروقات – الواقع والمأمول– دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2020**، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد: 03، العدد: 04، 2021، ص:138.

المطلب الثاني: أجهزة ترقية الصادرات خارج المحروقات

هناك عدة هياكل مكلفة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتخذها الدولة الجزائرية بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير، ومن ثم تنمية وتطوير الصادرات خارج المحروقات وكدا البحث عن الأسواق الخارجية وهي كالآتي:

1- وزارة التجارة:

هي إحدى وزارات الحكومة الجزائرية، مكلفة بشؤون التجارة والمراقبة، تكونت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 جويلية 1994، بعدما كانت تحت وصاية وزارة الاقتصاد، قبل أن يتم التعديل رقم 90/189 المؤرخ في 13 جوان 1990.

يكلف وزير التجارة بالمهام الآتية يكلف وزير[1]:

- ✓ يعد أو يساهم في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.
- ✓ ينظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض بشأنها، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، ويتولى تنفيذها ومتابعتها.
- ✓ يسهر على جعل القوانين والتنظيمات مطابقة للنصوص التي تسير التجارة الدولية.
- ✓ ينشط ويحفز عبر الهياكل الملائمة، بالاتصال مع لدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، الأعمال التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- ✓ يعالج في حدود صلاحيات، الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- ✓ يعد ويقترح كل إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ يسهل ويشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه.
- ✓ ينشط، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، المصالح الموضوعة لدى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج والمكلفة بالشؤون التجارية.
- ✓ يساهم في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر.
- ✓ يسهر على وضع وتطوير نظام اتصال وإعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية[2].

[1]- صالحي سالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 420-421.

[2]- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، ط:01، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2007، ص: 251.

2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في: 03 مارس 1996، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية والاستقلال المال وتمارس مهامها تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وفي سنة 2000 تم إعادة شروط صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين، وفي سنة 2010 تم تعديل أجهزتها على إثر انتقال التدريجي من 20 غرفة إلى 48 غرفة (غرفة في كل ولاية) تجارة وصناعة، وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 المؤرخ في21 ديسمبر 2010[1].

تضطلع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بالمهام الآتية[2]:

- ✓ تزود السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناءا على طلب هذه السلطات بالآراء والمقترحات والتوصيات في المسائل والانشغالات التي تخص بطرق مباشرة أو مباشرة على الصعيد الوطني قطاعات التجارة والصناعة والخدمات.
- ✓ تنظم التشاور بين منخرطيها وتجمع آرائهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها.
- ✓ تلخص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة وتلائم برامجها ووسائلها.
- ✓ تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرف التجارة والصناعة وتحفزها على القيام بالمبادرات.
- ✓ تتولى تمثيل أعضاءها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية[3].
- ✓ تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف القطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها، خاصة في مجال الأسواق الخارجية.
- ✓ تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد والتفكير فيها وتطورها وتقدم آراءها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته.
- ✓ تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها في إطار.
- ✓ نشاطاتهم المهنية وتؤشر أو تصادق عليها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

---

[1]- صالحي سالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 420-421.

[2]- قتال منير، **الهيئات المرافقة لدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات يومي 11 - 12 مارس 2014، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2014، ص:05.

[3]- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية،- 2010-2011، ص:114.

✓ تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية، داخل الجزائر وخارجها، خاصة المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.

✓ تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

✓ تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها.

✓ قيم علاقات التعاون والتبادل وتبرم اتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة[1].

✓ تنضم إلى الهيئات الجهوية أو الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف.

✓ تشكل –باعتبارها تمثل الجزائر– غرفا مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية.

✓ تنشر وتوزع كل نشرة من النشرات التي لها عالقة بهدفها.

✓ تشارك في التظاهرات والأعمال التي تبادر بها الهيئات التمثيلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

✓ تقوم بنشاطات التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

✓ تمثل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

✓ تبدي رأيها في الاتفاقيات والاتفاقات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية.

✓ تفتح مكاتب تمثيل في الخارج.

✓ تؤسس مؤسسات تجارية وصناعية وخدماتية أو تديرها أو تسيرها.

3– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

تأسست الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–174 المؤرخ في 12 جوان 2004 الذي يتضمن إنشاء هذه الوكالة، وذلك في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، وتكلف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها في إطار مهامها المحددة في المادة 20 من الأمر 03–04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها[2]، بما يأتي:

✓ المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.

---

[1]– شرياق رفيق، **استراتيجيات وآلية دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: "تفعيل وترقية الصادرات الجزائرية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يوم 02 نوفمبر 2022، ص:04.

[2]– المرجع نفسه، ص: 05.

- ✓ تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- ✓ تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- ✓ إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- ✓ وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- ✓ وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها، في مجال التجارة الدولية.
- ✓ متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
- ✓ مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- ✓ إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح ألحسن المصدرين.
- ✓ زيادة على المهام السابقة يمكن للوكالة القيام بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وفي تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية وكذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة لإدارات والمؤسسات، ذات الصلة باختصاص الوكالة.

وطبقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في: 12 جوان 2004، تنظم هذه الوكالة في سبع (7) مديريات هي: مديرية تحليل الأسواق، مديرية تحليل المنتجات، مديرية المصالح المختصة مديرية الاستراتيجيات والبرامج، مديرية التكوين والتعاون والوثائق، مديرية الإعلام والاتصال ومديرية الإدارة والوسائل، حيث تكلف مديرية تحليل الأسواق بما يأتي[1]:

- ✓ تحليل السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان المستهدفة من طرف هذه الإستراتيجية.
- ✓ إنشاء منظومة معطيات متعلقة بالأسواق الخارجية لاسيما فيما يخص إبراز الفرص الممكن أن تتاح للمنتجات الجزائرية.
- ✓ إعلام ومساعدة المتعاملين حول كل جانب يتعلق بتطور الأسواق الخارجية[2].

4- الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات

[1]- تواتي نصيرة، **دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX في تعزيز صادرات خارج المحروقات**، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات يومي 11 -12 مارس 2014، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2014، ص:06.

[2]- شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض، وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج، حيث تمنح إعانات الدولة عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، ويتم تحديد مبلغ الإعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة كما يلي[1]:

أ/بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

- 50% في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور.
- 25% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة.
- 80% في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج.

ب/ بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات في الخارج:

- 80% في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.
- 50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي.
- 100% في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناءا على قرار سياسي أو تقتصر على شباك موحد.

وهناك خمس (5) مجالات إعانة مقررة هي:

- ✓ أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- ✓ التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- ✓ جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية
- ✓ تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير
- ✓ تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

فهذا الصندوق يقدم المساعدة للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات (الترانزيت) عند القيام بالعرض، فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بتلك التظاهرات، ومن أجل تفعيل دور هذا الصندوق تم إصدار قرار وزاري مشترك رقم: 10 المؤرخ في 26 مارس 2000، يحدد شروط

[1]- وزارة التجارة على الموقع: https://www.commere.gov.dz: يوم: 2024/04/15 على الساعة: 18:30.

الاستفادة من مساعدات الدولة من خلال هذا الصندوق وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة[1].

5- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX):

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63/87 المؤرخ في 03مارس1987، تم إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير (ONAFEX)، والذي تم تغيير تسميته في ديسمبر 1990 إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الشركة في ترقية الصادرات، وذلك من خلال عديد الأهداف التي تقوم بها والمتمثلة في[2]:

- ✓ تنظيم المشاركات الجزائرية في المعارض والتصدير للخارج.
- ✓ تنظيم تظاهرات اقتصادية ذات طابع دولي، وطني، محلي، ولائي في الجزائر.
- ✓ تأمين محلات خاصة للمؤتمرات والمحاضرات والملتقيات والتجمعات والاستقبالات والحفلات للزواج...
- ✓ تأمين محلات في الهواء الطلق للعرض.
- ✓ تأمين فضاءات إشهارية.
- ✓ الاستيراد والتصدير.
- ✓ مراقبة نوعية المنتوج المستورد.
- ✓ مراقبة نوعية المنتوج الموجه للتصدير.
- ✓ متابعة الإجراءات الخاصة بالتصدير.
- ✓ إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية.
- ✓ التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- ✓ متابعة الدراسات والاهتمام بالتنظيمات المتعلقة بالتجارة الدولية[3].
- ✓ متابعة واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

---

[1]- جبور علي سايح، "**الآليات القانونية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد:01، العدد:02، قسم العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018، ص:151.

[2]- كرام عبد الرزاق، **مشاركة المؤسسات الاقتصادية في المعارض التجارية أداة ترويجية فعالة – دراسة حالة الشركة للمعارض والتصدير SAFEX**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2010، ص:120-121.

[3]- قشرو فتيحة، **إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس– المدية، 2016-2017، ص:34.

6- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أنشئت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 235 تطبيقا للمادة 04 من الأمر 96- 06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، ويعهد تأمين القرض عند التصدير إلى شركة تكلف بتأمين.

- لحساب الشركة الخاص وتحت رقابة الدولة للأخطار التجارية (وهي المخاطر التي تتحقق عندما لا يفي المشتري بدينه بسبب تقصير منه أو عدم قدرته على الوفاء) [1].

- لحساب الدولة وتحت رقابتها الأخطار السياسية (وهي الأخطار التي تتحقق عندما لا يفي المشتري بدينه بسبب حرب أهلية أو أجنبية أو ثورة أو أعمال شغب وغيرها من الوقائع المماثلة، وقعت في بلد إقامة المشتري، أو بسبب تأجيل دفع الديون بأمر من سلطات بلد إقامة المشتري)، وأخطار عدم التحويل (والتي تتحقق عندما تحول أحداث سياسية أو مصاعب اقتصادية أو تشريع بلد إقامة المشتري دون تحويل الأموال التي يدفعها هذا الأخير، أو تتسبب في تأخير التحويل)، و أخطار الكوارث (والتي تتحقق عندما لا يفي المشتري بدينه بسبب وقوع كارثة في بلد إقامته، كالزلازل والفيضان وغيرها من الكوارث التي تؤثر بصفة مباشرة على نشاطه وقدرة وفائه) [2].

وتتشكل هذه الشركة من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، الهدف من إنشاء هذه الشركة هو ترقية الصادرات الجزائرية، ودعم القدرات التصديرية غير المستغلة، والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية، وذلك من خلال الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب الجزائريين من المتعاملين الأجانب، وكذا تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية، وذلك لتحسين عمليات وتفاديا لوقوع خسائر التصدير.

7-الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL):

أنشئت في 10 جوان 2001 بمقتضى القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، وهي تعمل على تشكيل قوة اقتراح واستشارة من أجل معالجة مختلف المشاكل التي تواجه المصدرين في الميدان ومن أهم أهدافها[3]:

- ✓ جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين.

---

[1]- عماد صوالحية، **السلطات الإدارية المستقلة في الأنظمة العربية**، الطبعة الأولى، Blurb. Incorported، لندن، 2020، ص:40.

[2]- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، 2014، ص:116.

[3]- مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011-2012، ص: 233-234.

- ✓ دعم ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية الصادرات.
- ✓ ترقية بحث الشركاء من خلال شبكات المعلومات.
- ✓ تليين برامج التدريب التقني للمصدرين.
- ✓ تنظيم والمشاركة في المعارض والفعاليات الاقتصادية في الجزائر وفي الخارج.
- ✓ المشاركة في تطوير مرافق الإنتاج لتنمية القدرات التصديري.
- ✓ تحديد وتنفيذ تدابير لتعزيز كفاءة وفعالية الدعم، والإشراف على الشركات المصدرة لاستكشاف واختراق الأسواق الخارجية[1].

8-المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE):

أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 جوان 2004، ويتولى هذا المجلس المهام المحددة له في المادة الثانية من ذات المرسوم، والمتمثلة فيما يأتي:

- ✓ المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات وإستراتيجيتها.
- ✓ القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها.
- ✓ اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

حيث يكلف المجلس بعنوان هذه المهام ب:

- ✓ صياغة كل اقتراح أو تدبير كفيل بتسهيل دخول المنتوجات الجزائرية للأسواق الخارجية.
- ✓ تقديم الاقتراحات التي من شأنها تدعيم تنافسية المنتوجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- ✓ دراسة وفحص كل تدبير تحفيزي أو كل عملية تثمين للمنتوجات من التراث الوطني، من شأنها دفع تطور الصادرات خارج المحروقات[2].

[1]- العابد لزهر، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد:30، العدد:03، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ديسمبر 2019، ص:256.

[2]- شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

المطلب الثالث: الإجراءات والسياسات المتخذة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

أولا: الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

بغرض تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات، اجتهدت الدولة الجزائرية في تقديم الإعانات والتحفيزات اللازمة للمصدرين الجزائريين، بحيث لجأت الدولة إلى تقديم منح مادية أو عينية للمنتجين الذين يصدرون سلعهم للخارج وذلك من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين ميزانها التجاري، مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي، تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الصناعات التصديرية، تمكين المنتج المحلي من دخول أسواق التصدير[1] وفي هذا الإطار اتبعت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تشجيع الصادرات، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

1- إجراءات تحرير التجارة الخارجية :

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية عقب أزمة 1986 ، قد عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج ما يسمى بالتعديل الهيكلي "L'ajustement Structurel " سنة 1989، فهذا البرنامج قد حمل في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية والجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فتعهد السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير يمثل مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقد الدولي، وتتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي[2]:

- ✓ تخفيض عجز الميزانية: في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات.
- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

و من أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي الرامية لتحرير التجارة الخارجية، عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، حيث تتمثل في النحو التالي:

- ✓ القانون رقم 12–89 المتعلق بنظام الأسعار، حيث أصبح هذا النظام يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض والطلب(المادة 03 منه).

---

[1]- موسى مطر و الآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 67-68.

[2]- Abdelkader Derbal, **L'exportation et L'entreprise Algérienne**: **passé**, **présent**, **futur**, Cahiers du CREAD n°43,1er trimestre 1998, page 41-46
http://creaddz.com/data/data/doc/index.html?newdate=110322009.

✓ القانون رقم 16–90 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990، يعتبر من أبرز الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية في إطار التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 91– 37[1] المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، حيث عمل هذا المرسوم على تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية على حساب الترخيصات والتدخلات الإدارية.

✓ا لتعليمة رقم 625 تم إصدارها في 1992/8/18 من قبل رئيس الحكومة، قصد تنظيم أفضل لقطاع التجارة الخارجية.

✓ إعادة جدولة الديون، بعد إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي (أفريل 1994 – ماي 1995)، أعيدت جدولة الديون الخارجية.

✓إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في:1994/04/12 الأمر رقم 03–04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، يكرس مبدأ حرية التصدير والاستيراد.

و بالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا على نية الحكومة وقواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2– إجراءات سعر الصرف وتخفيض العملة :

كان الهدف من سعر الصرف التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعد النكسة البترولية عام 1986، وذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعديل سعر صرف العملة الوطنية بما يتناسب والإنتاج الوطني.

كما تتبع هذه الإستراتيجية العديد من الدول بغرض تدعيم النقد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد حيث يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقات بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وأداة أكثر فاعلية عندما يتعلق الأمر بتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات في آن واحد وبشكل مباشر.

المقصود بسياسة تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات[2].

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية رقم: 12 المؤرخة في:1991/03/20.

[2]– مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:2.

ويقصد بتخفيض قيمة العملة أيضا هو أن تقرر الدولة تخفيض عملتها بالعملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن تخفيض سعر الصرف هو تخفيض القوة الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة ما مثال أن تخفض سعر الصرف لعملة وطنية بدولارات، فبدلا أن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولارا واحدا فإنه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات[1].

ويعتبر الهدف من هذه السياسة هو تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة أي تحقيق التكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، ذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى،كالقطاع التصديري الذي يعتمد على القطاع الإنتاجي واليد العاملة.

3- إجراءات الإصلاح النقدي والضريبي والجمركي :

أ- إجراءات الإصلاح النقدي:

لقد أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف وأشكال التحصيل، وذلك من أجل تسهيل عملية مراقبة الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل إيرادات التصدير في هذا المجال:

✓ النظام رقم: 90-02 المؤرخ في 1990/09/08، والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، ويعمل هذا النظام على تمكين المتعامل الاقتصادي من استلام مداخيل التصدير[2].

✓ نظام رقم: 90-03 المؤرخ في 1990/09/08، يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاط الاقتصادي وإعادة تحويلها إلى الخارج ومداخيلها، فهو يعمل على توجيه أحسن لرؤوس الأموال القابلة للانتقال للجزائر[3].

✓ نظام رقم:91-13 المؤرخ في 1991/08/14 المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات فتوجب على المصدر اختيار بنك وسيط قبل تصدير السلع والخدمات حيث يلتزم بمختلف العمليات المصرفية.

✓ يجب أن لا تتعدى فترة تسديد قيمة الصادرات 120 يوما من تاريخ شحن البضائع إلا في حالة التي يمنح فيها بنك الجزائر ترخيص.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على القضايا)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص:303-304.

[2]- المادة 03 نظام رقم: 90-02 مؤرخ في 8 سبتمبر 1990 يحدد شروط فتح وتسيير حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:45، المؤرخة في 23 أكتوبر 1990 (معدل ومتمم).

[3]- المادة 03 من النظام رقم: 90-03، يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، الجريدة الرسمية العدد:45، الصادرة في: 23 أكتوبر 1990.

✓ نظام رقم:07-01 المؤرخ في: 2007/02/03، بتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، فهذا النظام يسمح بمجرد ترحيل الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات للسلع والخدمات للبنك الوسيط من جملة من القواعد[1].

و تتم مراقبة عملية ترحيل ناتج الصادرات خارج المحروقات من قبل البنك المعتمد على أساس الوثائق التي يرسلها كل من المصدر ا ولمصالح الجمركية(المادة 69 من النظام أعلاه).

ب- إجراءات الإصلاح الضريبي:

في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية تميز النظام الضريبي الجزائري بالتعقيد والثقل وكان من الصعب التحكم فيه وتسييره، وقد شهد تعدد في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة، و مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بتحرير تجارتها الخارجية قد أدخلت استراتيجيات ضريبية جديدة في إطار سياسة الميزانية التي تبنتها الدولة ضمن قانونها المالي سنة 1991، حيث احتوت على اصطلاحات عميقة للنظام تهدف لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات[2]، وهكذا أنشأت ضرائب جديدة لإلغاء الضرائب السابقة، وقد تمثلت هذه الضرائب في:

✓ الضريبة على الدخل الإجمالي[3] **IRG**.

✓ الضريبة على أرباح الشركات[4] **IBS** .

✓ الرسم على القيمة المضافة[5] **TVA**.

✓ الإعفاء من الدفع الجزافي[6]. **VF**

✓ الرسم على النشاط المهني[7] **TAP**

[1]-نظام رقم: 91-13 المؤرخ في: 1991/08/14، المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد: 30، الصادرة: بتاريخ 22 أفريل 1992 (الملغى).

[2]- ليندة بلحارث، **الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات**، ملتقى وطني حول" :ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، يومي 11 و 12 مارس 2014 ، جامعة أكلي أمحند، البويرة، ص:02.

[3]- المادة 04 و 11 من النظام رقم :91-03، نظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 اوت 1991 يتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات غير المحروقات،الجريدة الرسمية العدد:30، الصادرة بتاريخ: 1991/08/14.

[4]- المادة 67 من نظام رقم 07-01 مؤرخ في 03 فبراير 2007 ، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة ، الجريدة الرسمية، ع:31 ، صادر بتاريخ 13 ماي 2007 ، معدل و متمم بموجب النظام رقم 11-06 ، المؤرخ في 19أكتوبر 2011 ، الجريدة الرسمية ، ع: 8 ، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2012.

[5]- القانون رقم:90-36، مرجع سبق ذكره، المادة: 135 منه.

[6]- القانون رقم: 90-36، مرجع سبق ذكره، المادة 65 منه.

[7]- حليمة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص:95.

ج- إجراءات الإصلاحات الجمركية:

يلعب النظام الجمركي دور أساسيا وفعال في التأثير على التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات وتنشيطها بصفة خاصة، لهذا لابد من التنظيم الحسن لهياكل هذا النظام، وذلك بالكيفية التي يصبح معها مرن وقادر على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية[1].

إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحوافز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية حيث تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها[2]:

- ✓ الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية.
- ✓ ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها في هذا المأزق.
- ✓ وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة ا ولمتوسطة والتي تحقق أهداف تصديرية معينة.
- ✓ إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

أما بالنسبة للحوافز الجمركية فهي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديري، و كذلك أجزاء ومكونات المنتج النهائي والمعد للتصدير، وتساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم انخفاض حاجة المشروع من المواد المالية[3].

من أهم الأنظمة التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية ما يلي[4]:

أ- **نظام الدروباك:** هو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.

---

[1]- عطاء الله بن طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر، 2016-2017، ص:107.

[2]- أكرام حجاب، **ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2020-2021، ص:125.

[3]- قاسمي لخضر، **أثر الصادرات غير النفطية علم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013 ، ص:68.

[4]- سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر – دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص: 126.

ب- **نظام السماح المؤقت:** هي الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

ت- **المناطق الحرة:** و الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمار الموجه للتصدير، والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

د- **الإجراءات البنكية:** تتمثل في[1]:

- ✓ الصادرات المعفاة من التوطين البنكي:و هو إعفاء عينات والهبات والسلع الواردة كجزء من الضمان والصادرات التي قيمتها أقل أو تساوي 100 ألف دج والتي تمت بواسطة بريد الجزائر.
- ✓ توطين صادرات المنتجات الطازجة والقابلة للتلف أو الخطير.
- ✓ التصدير بالاستيداع.
- ✓ مسؤولية استعادة عائدات الصادرات.

هـ- سياسة الدعم والإعانات: بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات قي تنمية صادرات العديد من الدول، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيا نتيجة للجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام الكثير من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة ويتمثل أهم أشكال الدعم في:الدعم المالي المباشر الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح، الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطية وإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة، تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء وللأنشطة التصديرية.

و- سياسات توجيهية: تتمثل في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية هذه السياسات في حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية الصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الأسواق وتحرير التجارة الخارجية، ومن أهم أدواتها:تدريب المهارات أي تأهيل الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو الأسواق من خلال نظام تعليمي قوي ملم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي، توفير مناخ وطني تنافسي وتهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل نقل التكنولوجيا وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة، إعادة هيكلة وتحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية الصادرات من خلال التخلص من الأصول غير المنتجة وتسريح العمالة الزائدة، والقيام بترميم وإعادة هندسة خطوط الإنتاج[2].

[1]- سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص:427.

[2]- المرجع نفسه، ص:428.

خلاصة:

يحتل التصدير مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول، كما يعتبر من أهم القضايا الاقتصادية، لذى نجد الكثير من الدول تتنافس على تنمية ودعم قطاع صادراتها لما يلعبه من دور كبير في تحقيق التنمية في مختلف المجالات، والملاحظ أن القطاع النفطي بالجزائر يهيمن على إجمالي الصادرات بل يمثل الشق الأكبر منها، مما يؤدي إلى خلل في هيكلة الصادرات، وما يشكل من مخاطر جراء الاعتماد عليه وذلك عند تهاوي أسعار المحروقات في السوق الدولية، بالإضافة إلى نضوب هذه الثروة وتوجع العديد من الدول لتطوير الطاقات المتجددة التي يمكن أن تكون بديل لهذه الثروة.

و لذا اتخذت الجزائر عدة إجراءات وإستراتيجيات وآليات من اجل تنمية وتنويع صادراتها ومن بين الإجراءات: تتمثل في دعم و الإعانات، السياسات الجمركية،تخفيض العملة.....، كما انتهجت عدة إستراتيجيات منها :سياسة التوجه نحو الخارج لتنويع اقتصادها، إنشاء مؤسسات وضمان ائتمان الصادرات ومنح امتيازات وتسهيلات لعمليات التصدير، وإستراتيجية إحلال الواردات والإعفاءات الضريبية وكذا الجباية...

الفصل الثاني

تنشيط الصادرات الجزائرية الموجهة إلى الأسواق الأسيوية

تمهيد:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية والهامة والمؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما نتكلم على الصادرات، حيث شهدت نسبة الصادرات الجزائرية تطورات متذبذبة ما أثر على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة.

ومع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في تطوير قطاع الصادرات ومع تزايد التوجه نحو الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الآسيوية، وهذا بهدف إلى تحقيق زيادة الثروة الوطنية، ومنه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في كل مبحث مايلي:

- **المبحث الأول: التوجه نحو الأسواق الأسيوية**
- **المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأسيوية.**

المبحث الأول: التوجه نحو الأسواق الأسيوية

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، نظرا للإصلاحات التي غرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الاثر النسبي على منحى التجارة الخارجية و عرفت تطورا كبيرا سواء من جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد 2004، نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى، ومن بين الدول الأسيوية سوف نقوم بدراسة على دولة تركيا والصين والسعودية وكذلك على غرار الأردن وسوريا والإمارات العربية المتحدة والبحرين، كنموذج للأسواق الأسيوية التي تتعامل معها الجزائر.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2016 – 2023

التجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم، كما تمثل مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات، ويعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من إهمال قطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2016 – 2023 بالمليار دولار أمريكي[1].

و تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان التجاري، ولقد عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات والشكل الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر بالمليار دولار أمريكي[2].

من خلال ما سبق في الفصل الأول نقول أن الميزان التجاري شهد خلال العشر سنوات الأخيرة تذبذبا بين العجز وتحقيق الفوائض بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير وارتفاع فاتورة الاستيراد.

ففي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار أي بزيادة قدرها 4.8 % و يرجع ذلك الانخفاض إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2 % مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7% وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية إلى 30.02 مليار دولار إضافةّ إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار[3].

---

[1]- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2019، ص:289.

[2]- وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص:289.

[3]- بركان أنيسة، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010–2020**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد:13، العدد:01، 2022، ص:29.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016، وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76%.

وبخصوص سنة 2018 فتشير الأرقام المؤقتة[1] إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجز بـ 5.02 مليار دولار، إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار، ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89%.

ومن الملاحظ أن سنة 2018 سجلت تقريبا استقرارا في الواردات كنتيجة لسياسة كبح الواردات التي لجأت إليها الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها والمتمثلة في تسقيف العديد من الواردات عبر وضع رخص الاستيراد على بعض المنتجات ورفع الرسم الإضافي الوقائي على غالبية السلع المستوردة و هو ما أدى إلى انخفاض حجم العجز التجاري مع ارتفاع طفيف في الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2018 في إطار جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات بطرحها جملة من التحفيزات في إطار سياستها التنموية.

و في سنة 2019 سجلت فاتورة الاستيراد انخفاضا مقارنة بسنة 2018، إلا أن انخفاض قيمة صادرات المحروقات كنتيجة لانخفاض أسعار النفط التي تأثرت بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين قد عمل على تعميق حالة العجز التجاري الجزائري.

أما في سنة 2020 إلى غاية سنة 2022 سجلت مستويات جد مرتفعة ليستقر عند عجز بـ 12.2 مليار دولار بسبب الأثر المركب لاستمرار تراجع صادرات النفط كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا و انعكاساتها على تناقص توقعات نمو الطلب العالمي من ناحية، وانخفاض قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات كذلك بمعدل 12.29 % على الرغم من الانخفاض المعتبر الذي حققته الواردات في هذه السنة و المقدر بـ 2.22 مليار دولار عن سنة 2019[2].

أما في سنة 2023 فعرف انخفاض كبير مقارنة بالنسبة لسنوات 2022 و 2021 والتي تأثرت بسبب الأزمة بين روسيا أوكرانيا.

[1]- شليحي طاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018/2020)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد:21، العدد: 01، جامعة باتنة 1، جوان 2020، ص: 96.

[2]- المديرية العامة للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، الجزائر: وزارة المالية، جانفي 2021، ص:08.

المطلب الثاني: واقع قطاع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2016– 2023

تصنف الجزائر ضمن الدول البترولية التي لا تزال تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات هذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة سنحاول الوقوف على الصادرات الجزائرية تبيان تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غيرا لنفطية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023.

– تحليل مستوى تطور الصادرات الجزائرية:

تشير القراءة الأولية لبيانات الجدول رقم (02–02) أدناه إلى أن تحسن أو تدهور قيمة الصادرات الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة مرتبط فقط بتحسن أو تدهور قيمة الصادرات النفطية، وليس بتحسن أو تدهور قيمة الصادرات غير النفطية، بالرغم من تحسن وارتفاع هذه الأخيرة غير أنها تبقى ذات قيم ضعيفة جدا[1].

جدول رقم (02–01): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016–2023

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2016	28.24	94.06	1.78	5.94	30.02	100
2017	32.87	94.56	1.89	5.44	34.76	100
2018	38.95	93.23	2.83	6.77	41.78	100
2019	32.93	92.80	2.07	7.20	34.99	100
2020	20.02	90.52	1.91	9.48	21.93	100
2021	34.06	88.32	4.50	11.68	38.56	100
2022	60.00	93.75	4.00	06.25	64.00	100
2023	20.00	46.51	13.00	30.23	43.00	100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن صادرات الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بأكثر من 93% من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2016-2023 حيث تراوحت نسبتها ما بين

[1]– رمضاني وفاء، قدة جميلة، **مؤشرات تيسير التجارة وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية (دراسة قياسية للفترة 2007–2022)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 19، العدد: 33، 2023، ص:29.

93.41% و95,4% من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب مستمر في قيمة الصادرات غير نفطية، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 1.87 مليار دولار سنة 2016 مقارنة مع قيمة صادرات المحروقات التي بلغت نسبة ما يعادل 33,20 مليار دولار أي بنسبة 94.51% أما بالنسبة للسنوات الأخيرة أين شهدت ارتفاعا متواصلاً إلا أنها لم تزد عن 2,83 مليار دولار وهذا يمثل نسبة 6.77% من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة وصلت إليها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 إلى أدنى مستوى لها إذ بلغت 28.24 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبق هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملاير دولار[1].

وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية ارتفعت صادرات الجزائر، غير النفطية خلال عام 2022، لتصل إلى 4 مليارات دولار، بزيادة نسبتها 36 في المائة، مقارنة بالعام السابق عليه، وسط سعي حكومي لرفعها إلى 7 مليارات دولار خلال العام الجاري، في الحين حققت مداخيل بـــ 6.6 مليار دولار كصادرات تجارية، العام الماضي، وكانت جنت 4.5 مليار دولار، في 11 شهراً الأولى من سنة 2021، مبرزاً أن منتجاتها خارج المحروقات توجهت في معظمها إلى الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا[2]، أنظر الشكل تطور الصادرات خلال فترة 2016 – 2023، وهذا ما نبينه الشكل التالي:

[1]– تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، **إحصائيات القطاع الحقيقي "الصادرات والواردات"**.

[2]– الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article، تم الإطلاع عليه 12 فيفري 2024 على الساعة: 12:30.

شكل رقم (02-01): تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2016-2023

الوحدة مليار دولار أمريكي

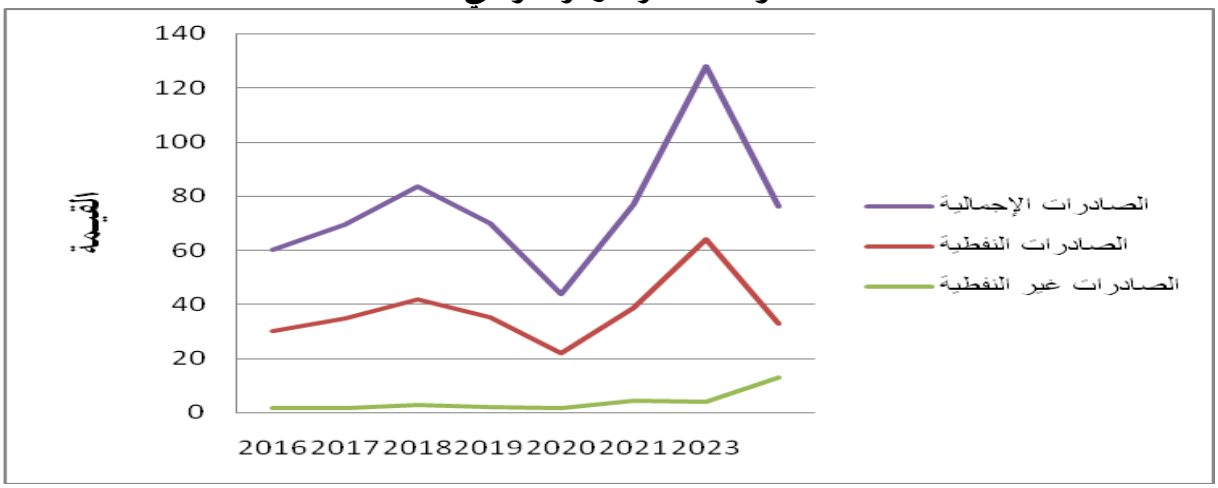

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-01).

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات في الجزائر تتوقف أساسا على قطاع المحروقات وبذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه بشكل كبير أسعار المحروقات، وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات في سنة 2016 ارتفاع ملحوظا ليصل إلى 17.84 مليار دولار أي بزيادة قدرها 4.8% ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثرت على حجم الصادرات النفطية التي تراجعت بحوالي 15.6%، وبالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10,7، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية إلى 37,78 مليار دولار إضافة إلى انخفاض من حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015 يرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج، سجلت سنة 2017 عجزاً في الميزان التجاري فقد انخفض إلى 10,86 مليار دولار أي بنسبة 17,22% مقارنة مع سنة 2016 وكذلك انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46,05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76% في سنة 2018 حيث عرف الميزان تجاري عجز بقيمة 5.02 مليار دولار[1].

عرف حجم الصادرات ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 حيث وصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء في حدود 46,19 مليار دولار.ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89% حيث سجلت سنة 2019 عجزا في الميزان التجاري بقيمة 6,11 مليار دولار وعرف حجم الصادرات انخفاضا مقارنة بسنة 2018 حيث وصلت إلى 35,82 مليار دولار في حين أن حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل إلى حد 41,93 مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض إلى 85% .

[1]- رمضاني وفاء، قدة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص:30.

أما بالنسبة لسنة 2020 فقد تراجعت قيمة الصادرات الكلية بمقدار 13.06مليار دولار مقارنة بسنة 2019 ويعود السبب لذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط جراء الأزمة الصحية (كوفيد 19) حيث بلغ سعر البرميل الواحد 42.1 مليار دولار للبرميل وهو أقل سعر مسجل[1].

المطلب الثالث: التوجه نحو السوق الأسيوية كمنطقة للتبادل التجاري

إن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول قارة آسيا والتي شهدت تقاربا ملحوظا لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات وإطلاق العديد من المشاريع ، وتعد كل من تركيا اكبر الشركاء التجاريين للجزائر بعد الصين مجسدة العديد من الاستثمارات في العديد من المجالات منها النسيج والصناعات الغذائية، الحديد والصلب ومشاريع البناء وغيرها، تسعى الجزائر من وراء الشراكة مع دول قارة أسيا إلى الاستفادة من التجارب والخبرات وجلب التكنولوجيا فمثلا يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا حوالي 5 مليار دولار، ويعملان سويا من أجل مضاعفته ما سيسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري في المستقبل[2].

وعليه سوف نقوم باختيار بلدان من قارة أسيوية ونقوم بدراسة عليها وهما تركيا والصين والسعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن وغيرها.

1- التعاون الاقتصادي بين الجزائر والدول الأسيوية:

أ- التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا:

تعتبر الجزائر أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا حيث ومنذ عام 2006 بدأت العلاقات الاقتصادية تتطور بين البلدين، بعد سياسة الانفتاح التي تبنها تركيا على إفريقيا يتبعها إعلان تركيا حليف استراتيجي رسمي للاتحاد الإفريقي سنة 2008[3] ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبحت الجزائر قبلة للاستثمارات التركية فقد بلغت نسبة الاستثمارات التركية في الجزائر 4.5 مليار دولار عام 2018.

وفي الواقع تنشط عدة شركات تركية ضمن قطاعات مختلفة في الجزائر أهمها مجمع " توسيالي" للحديد والصلب الذي حقق صادرات بأكثر من 700مليون دولار، مجمع "تايال" بشراكة مع "تايبا" لقطاع النسيج، قطاع البناء والنقل البري، الأدوات الكهربائية وغيرها.

---

[1]- رمضاني وفاء، قدة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص:30.

[2]- بوشنتوف نوال والآخرون، **التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر وتركيا: واقع وأفاق**، مجلة الدراسات الاستراتجية والبحوث السياسية، المجلد:02، العدد: 02، 2023، ص:36.

[3]- سلطاني محمد رضا، **أهمية الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي**، مجلة المعيار، المجلد:13، العدد: 01، 2022، ص:64.

أ-1- واقع الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا في مجال الصناعة:

قبل التطرق إلى واقع الشراكة الجزائرية التركية، وجب أولا التعرف والوقوف على ماهية الشراكة الأجنبية ومنه مصطلح الشراكة الاقتصادية ما.

تعرف الشراكة الأجنبية بشكل عام على أنها" عقد أو اتفاق بين شخصية أو مشروعين أو أكثر قائم على التعاون في بين الشركاء للقيام بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري...، حيث لا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، بل يمتد أيضا إلى المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية وكذا المساهمة في جميع عمليات مراحل الإنتاج والتسويق بهدف تقاسم الطرفين المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية"[1].

تعرف الشراكة الاقتصادية على أنها أي نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص ذو مصالح مشتركة لإنجاح مشروع معين، وهي الإستراتيجية الأكثر انتشارا من طرف المستثمرين الأجانب، حيث يقومون بالتعاون مع شركاء محليين من أجل إنجاز مشروع معين.

كشفت نتائج القطاع الصناعي الجزائري في الآونة الأخيرة عن مدى هشاشته حيث أن المؤسسات الجزائرية بالعام والخاص لم تستطع لحد الآن تحقيق معيار التنافسية والجودة والاكتفاء الذاتي في الأسواق المحلية فما بالك بالأسواق هي العالمية، وهي النقطة التي وجب معالجتها في الاقتصاد الجزائري، ولعل دخول تركيا كشريك اقتصادي وتجاري للجزائر الفرصة المناسبة لعلاج هذا الخلل مع الشريك التركي لكونه يتملك كل المعايير التي سبق ذكرها، وبموجب ذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجزائر وتركيا (الجزائر ممثلة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السابقة وتركيا ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة) في تاريخ 28 نوفمبر 2004 بالعاصمة الجزائرية، الهدف من هذه المذكرة هو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاسيما تلك المتعلقة بالجودة والتكنولوجيا ومساعدتها للدخول إلى أسواق دول أخرى وكذا تطوير المهارات التسييرية للقطاع الخاص الجزائري عبر برامج تكوينية خاصة.

ساهم توقيع معاهدة التعاون والصداقة في ماي 2006 بين الجزائر وتركيا في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا 4 مليار دولار عام 2020 ما ساهم في خلق 34 ألف وظيفة بالجزائر[2].

[1]- راوية مسعودي، و سكينة بن حمود، **الشراكة الجزائرية التركية في مجال صناعة النسيج: دراسة حالة المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 15، العدد:03، 2021، ص:481.

[2]- بوشنتوف نوال والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:37.

أ-2- الاستثمارات التركية في الجزائر:

تشير الإحصائيات أن أكثر من 1400 شركة تركية تنشط في الجزائر حيث وصلت قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر حوالي 5 مليار دولار، وترغب تركيا في توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجزائر مؤكدة أن العلاقات الاقتصادية مبنية على مبدأ رابح- رابح بين البلدين.

✓ **مجمع " توسيالي" للحديد والصلب:** أنشئ هذا المجمع في وهران بالجزائر من طرف شركة تركية "رتوسيالي آيرون آندستيل " في إطار تنويع الصادرات خارج المحروقات تطلب استثمارا حجمه 1.8 مليار دولار، يضم هذا المجمع تسعة وحدات إنتاج وأكثر من 4000 عامل وبطاقة إنتاجية تصل إلى 700 ألف طن سنويا من منتجات الصلب أنتج مجمع توسيالي سنة 2019 حوالي 3 ملايين طن من مواد الحديد والصلب، صدر هذا المجمع أول شحنة له بحوالي عشرة آلاف طن من حديد البناء إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يخصص المجمع منتجات موجهة للسوق المحلي ومنتجات أخرى موجهة للتصدير للخارج ويعتبر المجمع من أكبر الاستثمارات التركية المباشرة في الخارج، ويهدف المجمع إلى خلف فرص عمل وتشجيع نقل التكنولوجيا في هذا القطاع.

✓ **مصنع " تايال" للغزل والنسيج:**

أنشيء هذا المصنع في غليزان بالجزائر سنة 2013 بين الشركة التركية "انترتاي" فرع من مجمع "تايبا" والمجمع العمومي الجزائري للخياطة والألبسة يفوق استثماره ما قيمته 171 مليار دينار جزائري، يعتبر هذا المصنع الأكبر من نوعه في إفريقيا في صناعة النسيج ويوفر حوالي 10000 منصب عمل، بطاقة إنتاجية تبلغ 30 مليون متر من الخيط سنويا بالنسبة للنسيج، 12مليون طن بالنسبة للغزل و30 مليون قطعة من ألبسة وبدلات ومعاطف، يوجه نصف إنتاجه للسوق المحلي والنصف الآخر للسوق الأوروبي، إذ قام هذا المصنع بتصدير أول شحنة من خيوط النسيج في جوان 2018 نحو تركيا وايطاليا وبلجيكا والبرتغال وغيرها[2].

أ-3- الاستثمارات الجزائرية في تركيا:

تتجه أنظار المستثمرين حاليا نحو الاستثمار في تركيا نتيجة تقديمها عدة مميزات وتسهيلات للمستثمرين وأيضا نتيجة فتحها أبواب الاستثمار في الصناعة والزراعة والعقارات وغيرها من المجالات، وقد بدأت الجزائر مؤخرا الشروع في إنجاز عدة مشاريع ضخمة في تركيا سنذكر أهمها في مايلي[3]:

---

[1]- زكريا جمعة، بن شهرة مدني، و بزاوية محمد، **دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجا)**، جامعة المنارة للدراسات الاقتصادية، المجلد:01، العدد:01، 2017، ص: 15.

[2]- المرجع نفسه، ص:16.

[3] - سلطاني محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص:66.

✓ **صادرات الغاز الطبيعي من الجزائر إلى تركيا:**

تعتبر الجزائر من أكبر المصدرين للغاز الطبيعي في العالم إذ برزت كبديلا لي حوالي مهما لدول القارة الأوروبية حيث يبلغ الإنتاج الجزائري الكلي 130 مليار متر مكعب سنويا من الغاز حسب بيانات في سوناطراك الرسمية وبلغت إيرادات الشركة الجزائرية سوناطراك من صادرات النفط والغاز 2021 أكثر من 35 مليار دولار، وتعتبر تركيا أبرز الوجهات المستقبلة للغاز الطبيعي المسال من الجزائر بحصة 37 % تلتها فرنسا، اسبانيا، ايطاليا ثم المملكة المتحدة.

تعتبر تركيا أحد أكبر مستوردي الغاز في أوروبا إذ تعد روسيا أكبر موردیها ثم أذربيجان والجزائر حيث تستورد تركيا 38 % من الغاز الجزائري بنسبة تقدر بحوالي 4.4 مليار متر مكعب وهو الأمر الذي يعزز العلاقة الاقتصادية الثنائية بين البلدين.

أ-4- التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا:

بلغ حجم المبادلات الجزائرية التركية حوالي 4.2 مليار دولار سنة 2021 ضمن خطة مشتركة متوسطة المدى بين الجزائر وتركيا لبلوغ قيمة 10 مليار دولار بوجود أكثر من 1400 تركية مستثمرة في الجزائر وهو ما يؤكد حجم الشراكة الإستراتيجية بين البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري.

وبلغت قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا حوالي 2.5 مليار دولار فيما قدرت قيمة الواردات حوالي 1.7مليار دولار، وتتشكل الصادرات من المنتجات الطاقوية بنسبة 90 % من الغاز الطبيعي المميع والبترول الخام والغاز الطبيعي المسال[1].

أما بخصوص الواردات التركية نحو الجزائر فتتمثل في مركبات النقل وقطع الغيار ومنتجات الحديد والفولاذ والمنتجات النسيجية والمعادن غير الحديدية والحبوب ومشتقاتها ومواد التغليف والبلاستيك وغيرها.

وسنقوم بعرض وتحليل لحصائل المبادلات التجارية بين البلدين بعرض حجم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2011 الى غاية 2020 وكذا تحليلها وتفسيرها لمعرفة واقع وحجم هذه المبادلات، والجدول أدناه يعرض الحصيلة الإجمالية للصادرات الجزائر نحو تركيا في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

الجدول رقم (02-02):حصيلة الصادرات الجزائرية نحو تركيا خلال الفترة (2011 – 2020)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	1.73	1.54	1.39	1.53	1.36	1.09	1.52	2.05	1.99	2.00
الواردات	1.01	1.03	1.22	1.27	1.52	1.57	1.65	2.00	1.89	1.39

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على النشرات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات

[1]- بوشنتوف نوال والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:38.

من خلال الجدول نلاحظ أنه مع منذ سنة 2011 فإن صادرات الجزائر نحو تركيا كانت بقيمة وصلت إلى 1.73 مليار دولار، لتنخفض الصادرات في السنتين المواليتين 2012 و 2013 إلى قيمة 1.54 مليار دولار و 1.39 مليار دولار على التوالي لتعرف بعدها تزايدات طفيفة في سنة 2014 بقيمة 1.53 مليار دولار، لتعود مجد إلى انخفاض في قيمة الصادرات وتتراوح مابين 1.36 مليار دولار و 1.52 مليار دولار على التوالي في السنوات من 2015 إلى غاية 2017.

لتشهد بعدها وتيرة متزايدة نوعا ما تتراوح بقيمة 2.05 مليار دولار في سنة 2018 إلى غاية 2020 بقيمة 2.00 مليار دولار، وذلك رغم تداعيات أزمة COVID 19 و تأثيراته السلبية على التجارة الخارجية وحتى الداخلية منها.[1]

و هو ما يوضحه أكثر الشكل التالي في بيان المنحى المتزايد لحجم الصادرات الجزائرية نحو تركيا والتي بلغت أعلى مستوياتها في السنوات الثلاث الأخيرة.

الشكل رقم (02-02): المبادلات التجارية للجزائرية مع تركيا خلال الفترة 2011-2020

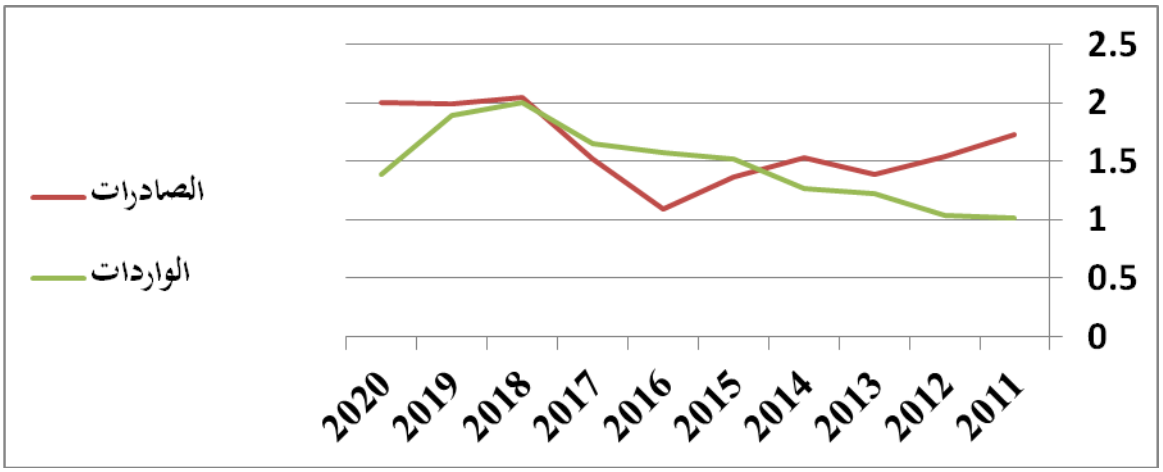

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 02 .

ب- التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين:

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر وذلك من خلال تعاون البلدين في عديد المجالات الاقتصادية وكذا المشاريع المشتركة، وسيتم في هذا العنصر التطرق إلى واقع هذه العلاقات.

ب-1- لمحة عن نشأة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين:

إن التوافق السياسي بين الجزائر والصين ساهم في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية - الجزائرية وأكثر من ذلك إلى توحيد المواقف السياسية في القضايا الدولية، فقد اهتمت الجزائر بتقوية علاقتها

[1]- بوشنتوف نوال والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:39.

مع الصين منذ ثورة التحرير (1962-1954) وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي[1]:

- الصين ليس لها ماض استعماري وقد دعمت حركات التحرر في أكثر من منطقة عربية.

- الدعم المالي والمادي الذي تلقته الجزائر من الصين والذي فاق كل التوقعات إذ سجل في شهر جويلية 1959 وصول 30000 طن من الأسلحة القادمة من الصين.

- الصين أول دولة خارج الوطن العربي تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.

- مع اقتراب الاستقلال للجزائر زاد اهتمام جبهة التحرير بالبعد الاقتصادي، وقد انتهجت مباشرة بعد الاستقلال توجها اقتصاديا غير رأسمالي وبأبعاد اشتراكية ما زاد من تقارب الطرفين.

هذا كما ساهمت الجزائر هي الأخرى إلى جانب مجموعة من الدول العربية في معركة الصين من أجل تمثيلها في منظمة الأمم المتحدة، حيث أبدى ممثل الجزائر أن مشاركة الجزائر في اجتماع المجموعة العربية في نيويورك 1962/11/24 أن مشاركة الجزائر في تبني مشروع القرار هو نتيجة لما آمنت وتؤمن به الجزائر وهو أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تحل مشاكل العالم بغير الصين الشعبية ومشاركتها[2].

ومن وجهة نظر الصين تعد الجزائر بمثابة شريك اقتصادي مهم على الصعيد العالمي، وقد تعززت هذه الشراكة مع بداية القرن الحادي والعشرين وذلك بتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية في البلدين في نوفمبر 2006، ولقد كانت هذه الاتفاقية انعكاسا للنمو الذي عرفته العلاقات بين البلدين منذ بداية الألفية الثالثة[3].

من جهة أخرى لا بد من الإشارة أنه خلال فترة التسعينيات أين كان المنتجون الأوربيون وخاصة فرنسا أكثر ترددا في الاستثمار بسبب الوضع الأمني، كانت التدفقات المالية الصينية نحو الجزائر تبلغ أوجها حيث وصلت المبالغ المستثمرة في الجزائر في حدود 800 مليون دولار سنة 2009 حسب سفير الصين بالجزائر، وإضافة إلى ذلك فإن المنتجات التي يعرضها المنتجون الصينيون كانت تلبي الطلب المحلي وخاصة من ناحية الأسعار.

واتجهت الجزائر نحو توسيع تعاونها الاقتصادي مع الشريك الصيني، الذي أضحى فاعلا أساسيا في مخطط النموذج الاقتصادي حيث عملت السلطات الجزائرية على الاستعانة بالخبرة الصينية في عدة مجالات لتنويع مصادر الدخل وتنمية المشاريع بهدف تحقيق التحرر التدريجي من التبعية للريع النفطي، وإيجاد بدائل

---

[1] - فراني حياة، **الصين والمغرب العربي بين المرجعية والمصالح الاقتصادية دراسة حالة -الجزائر منذ 1954- 1975**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012، ص: 175.

[2] - المرجع نفسه، ص:175.

[3] - همشي محمد، **ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد: 02، العدد:01، جانفي 2013، ص:87.

أكثر استدامة من عائدات الطاقة، ويعتبر الجانب الاقتصادي في العلاقات الصينية الجزائرية أحد أهم مرتكزات التعاون وأبرزها خلال الفترة الأخيرة، وتعد الصين بالنسبة للجزائر شريكا اقتصاديا مهما، وصارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في شمال إفريقيا، لعبت الصين دورا مهما في ازدهار قطاع البناء الجزائري كما حظيت الشركات الصينية مؤخرا أيضا بنجاح في قطاع الطاقة[1]، كانت الصين في سنة 2019 الممول الأول للجزائر بنسبة 18 % متبوعة بفرنسا بنسبة 10% وإيطاليا بـ 8% كما كشف عن مشروع منجم الحديد بغار جبيلات الواقع بولاية تندوف وتمويله سيكون مشتركا جزائريا صينيا، وهو يمثل اتفاقا تاريخيا وهاما سيسمح بميلاد مشروع يهدف للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية قطاع المناجم، بحيث سيتم تصدير الحديد المنتج إلى مختلف الأسواق، ويهدف هذا المشروع إلى ضمان وتأمين إمداد مصانع الصلب والحديد الوطنية بالمواد الخام وكذلك زيادة مداخيل الصادرات خارج المحروقات وسيسمح خلال انطلاق أشغال الانجاز بإنشاء حوالي 3.000 منصب عمل، ويعد مشروع بناء ميناء الحمدانية من المشاريع الكبرى والذي يتوقع أن يكون أحد أكبر الموانئ في العالم وأن تصل كلفته إلى 6 مليارات دولار في وقت من المتوقع أن تستغرق عملية البناء نحو 7 سنوات، كما تطورت علاقات التعاون بين الجزائر والصين في إطار مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام 2013 والتي انضمت إليها الجزائر في عام 2018.

ب-2- الاستثمارات الصينية بالجزائر:

تعتبر الجزائر مركزا مهما للشركات الصينية إذ قدرت استثماراتها بحوالي 6% من مجموع الاستثمارات الصينية في فريقيا وفيما يلي أهم القطاعات المستثمر بها من طرف الصين:

✓ **قطاع المحروقات:**

في سبيل تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الطاقة وقعت الجزائر والصين على عدة عقود حول النفط والغاز الطبيعي وفيما يلي أهم استثمارات الشركات الصينية[2]:

- وقعت الشركة الصينية للنفط" سينوبك "سنة 2002 على عقد لتطوير حقل " رزايتين "في الصحراء.
- بنت الشركة الصينية للنفط والتنقيب عن الغاز حقل لتكرير البترول في أدرار في صحراء الجزائر.

[1]- بوتشيش عمر، **التعاون الجزائري – صيني: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد:07، العدد:01، 2022، ص:487.

[2]- طيب جميلة، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة :العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد:05، العدد:01، جوان 2018، ص:19.

– أتمت شركة البترول والكيماويات الصينية" سينوبك "في الثامن من أكتوبر 2016 مشروع المسح الزلزالي " توال ثلاثي الأبعاد" في ولايتي ورقلة وإليزي.

✓ **قطاع عقود الإنشاءات والهندسة:**

لعبت الشركات الصينية دورا هاما في قطاع البناء في الجزائر حيث سارعت الشركات الصينية إلى توقيع عدة عقود استثمارية كبيرة وكانت في البداية جل العقود مرتبطة بقطاع البناء منخفض التكلفة، ومن ثم بدأت تدريجيا بالحصول على عديد مشاريع البنى التحتية ومنها:

– المطار الدولي الجديد.

– الملعب الأولمبي بوهران.

– مقر وزارة الخارجية ومبنى المحكمة الدستورية.

– مشروع خمس فنادق كبرى.

– توسيع شبكة السكك الحديدية.

– الطريق السيار السريع بين الشرق والغرب.

– مد خط أنابيب مياه بطول 750 كلم من عين صالح إلى ولاية تمنراست[1].

أظهرت البيانات المقدمة من جامعة جونز هوبكنز تحت عنوان " مبادرة أبحاث الصين وإفريقيا، أن إجمالي الإيرادات السنوية لمشاريع الهندسة والبناء للشركات الصينية المقامة بالجزائر وصل في نهاية سنة 2019 إلى حوالي 6,3 مليار دولار أمريكي، وهو ما جعل الجزائر تعتلي صدارة الدول لإجمالي الإيرادات للمشاريع الصينية في إفريقيا بنسبة مئوية قدرت بـ 14%، وبالمقابل جلبت هذه المشاريع الاستثمارات في الجزائر حوالي 42999 عاملا صينيا مما جعلها أيضا تتصدر قائمة الدول الإفريقية الأكبر جالية صينية[2].

✓ **القطاع الصناعي:** في المجال الصناعي وقعت الصين مع الجزائر عدة اتفاقيات وعزمت على افتتاح وتعزيز عدة صناعات ومنها[3]:

– في سنة 2013 وقعت شركة صينية على انشاء مصنع لتجميع السيارات من علامة " فاو".

– افتتاح مصنع تركيب السيارات من طرف شركة" شيري "في سنة 2018 في الصين.

---

[1]– خويلدات صالح، بعلا أحمد، سعيدات النجمي، **مبادرة الحزام والطريق :العلاقات الاستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد:10، العدد:03، نوفمبر 2021، ص:1058.

[2]– عزي أحمد، تجاني وافية، **الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجائر في الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، المجلد:10، العدد:02، ديسمبر 2021، ص:398.

[3]– طيب جميلة، مرجع سبق ذكره، ص : 19-20.

– توقيع الجزائر والصين اتفاقية " تعزيز القدرات الانتاجية "لتعزيز الشراكة في مجالات الصناعة التحويلية واستغلال الموارد والطاقات، الصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية ...الخ.

– اتفاقيات حول التعاون التقني.

في إطار المشروعات المشتركة وقعت الجزائر سنة 2021 مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية للحديد والصلب "فيرال" كونستريوم شركات صينية من أجل استغلال منجم الحديد في غار جبيلات بولاية تندوف، وفي سنة 2022 وقعت الجزائر على اتفاق شراكة مع شركتين صينيتين لإنشاء شركة متخصصة في انتاج الفوسفات والأسمدة بقيمة تعادل 7 مليار دولار.

ب–3– التبادل التجاري بين الجزائر والصين:

من خلال تتبع دراسة واقع العلاقات الصينية الجزائرية ورغم ما تسعى اليه الشراكة بين البلدين من تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وغيره من الأهداف المسطرة إلا أنه تم ملاحظه وتسجيل عديد الثغرات.

فالمتتبع مثلا لعملية التبادل التجاري بين كل من الصين والجزائر يلاحظ أنه رغم زيادة صادرات الجزائر إلا أن العجز التجاري استمر خاصة في السنوات الأخيرة، وفي الوقت الذي تغزو فيه المنتجات الصينية السوق الجزائرية وتحقق فائض تجاري تبقى وارداتها من الجزائر ضعيفة باستثناء المحروقات وبذلك فإن التجارة بين الجزائر والصين غير متكافئة.

أما فيما يخص الاستثمارات الصينية فإنها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات الامريكية والفرنسية والخليجية، حيث تشير إحصائيات المنظمة الدولية حول التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة CNUCED أن الجزائر حصلت على ملايين الدولارات من الاستثمارات المباشرة وكان هذا الارتفاع نسبة إلى الاستثمارات الوافدة من دول الخليج مقارنة مع تلك الوافدة من الصين[1].

وارتفعت التجارة الخارجية الجزائرية مع الصين منذ سنة 2002 بشكل كبير بعد أن كانت متواضعة مع بداية الألفية، إذ تعد الجزائر حاليا أهم سوق للصين في شمال إفريقيا حيث تعد الصين أكبر مصدر للواردات الجزائرية ويتم تسوية المعاملات باليوان بدلا من الدولار الأمريكي، وتجدر الاشارة إلى أن الواردات الصينية من الجزائر تقتصر على النفط الخام والمنتجات البترولية بينما تتمثل صادرات الصين في البضائع والسلع المختلفة[2]، والجدول التالي يمثل المبادلات التجارية للجزائرية مع الصين خلال الفترة 2011– 2020.

[1]– همشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص:91.

[2]– عزي أحمد، تجاني وافية، مرجع سبق ذكره، ص:396.

الجدول رقم (02-03): المبادلات التجارية الجزائرية مع الصين خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	4.47	5.41	6.02	7.39	7.58	7.64	6.78	7.92	6.94	6.72
الواردات	1.96	2.31	2.16	1.31	0.76	0.33	0.44	1.17	1.14	1.32

المصدر: عزي أحمد، تجاني وافية، **الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجائر في الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، المجلد:10، العدد:02، ديسمبر 2021، ص:396.

الشكل رقم (02-03): المبادلات التجارية الجزائرية مع الصين خلال الفترة 2011-2020

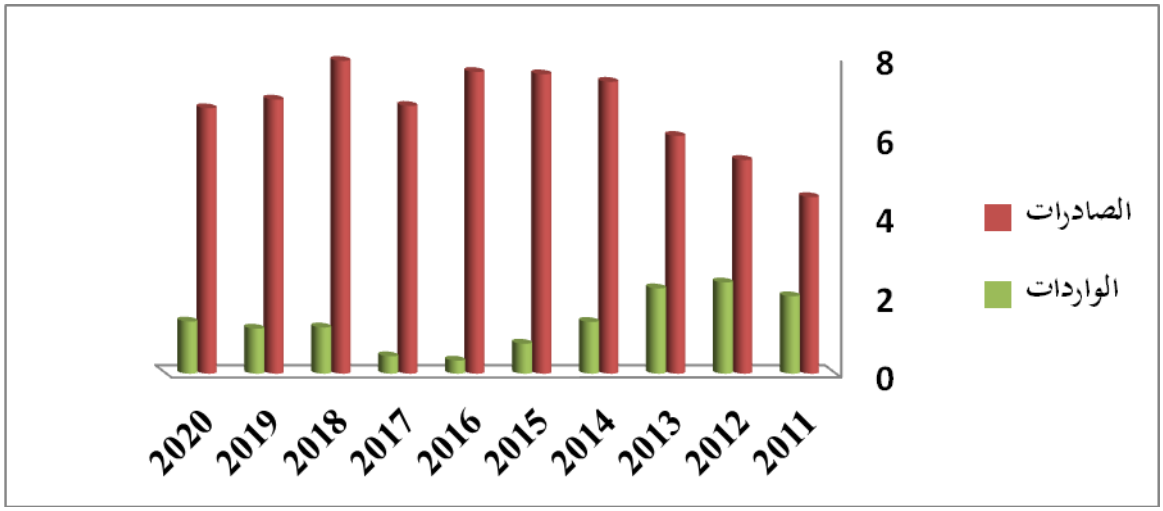

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم (02-03).

ويتضح من خلال الجدول أن الصين تأتي في المرتبة الأولى كمورد أساسي للجزائر، حيث ارتفعت قيمة صادراتها إلى الجزائر تدريجيا إذ بلغت سنة 2018 ما قيمته 7,92مليار دولار بعد أن كانت قيمتها سنة 2011 ما يقارب 4,5مليار دولار، وبهذا تكون قد أزاحت فرنسا من احتكارها للسوق الجزائرية.

فحسب المعطيات وبداية من سنة 2014 أين بلغت صادرات فرنسا إلى الجزائر أعلى نسبة لها بدأت تتراجع تدرجيا إلى أن بلغت سنة 2020 ما قيمته 4,78 مليار دولار بعد أن كانت قيمتها سنة 2014 ما يعادل 8,18 مليار دولار[1].

وبهذا فالسوق الجزائرية أصبحت أهم الوجهات للسلع الصينية وتجاوزت صادرات الصين إلى الجزائر دول الاتحاد الأوروبي التي بلغت مجتمعة ما قيمته 15,4مليار دولار سنة، 2020 بينما سجلت واردات الجزائر إلى الصين نسبا متفاوتة خلال الفترة 2011-2020 وتبقى المواد الطاقوية أهم ما تستورده

[1]- عزي أحمد، تجاني وافية، مرجع سبق ذكره، ص:396.

الصين من الجزائر وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 والمقدرة ب 2,16 مليار دولار لتتراجع بعدها إلى غاية سنة 2020 أين بلغت 0,99 مليار دولار.

كما شهدت استثمارات الصين في دول الخليج وبعض الدول العربية نسبا عالية مقارنة بالجزائر وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة هذه الدول، والشكل التالي يوضح حصة الجزائر من استثمارات الصين مقارنة ببعض الدول.

تبقى النقطة الأساسية والمهمة والتي وجب التركيز عليها هي فرص العمل غير المتكافئة أو بعبارة أخرى "مشاريع بدون فرص عمل للجزائريين".

ويأتي هذا في ظل تزايد استرداد القوى العاملة الصينية من قبل الشركات الصينية بم برر انخفاض التكاليف ونقص العمل، ويعتبر هذا كرفض لتوفير فرص عمل للجزائريين رغم أن القليل منهم كانوا سيوافقون على العمل بأجور وظروف العمل تلك[1].

ج- التبادل التجاري مع الدول العربية الأسيوية:

ج- 1- التبادل التجاري بين الجزائر والسعودية:

توضح المعلومات الواردة في هذا التقرير أوجه التفاعل بين المملكة العربية السعودية والجزائر من حيث العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

في يناير 2024، صدّرت المملكة العربية السعودية منتجات بقيمة 249.4 مليون ريال سعودي إلى الجزائر، وهو ما يمثل 0.3% من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية خلال ذلك الشهر.

وشكلت فئة "لدائن ومصنوعاتها ومنتجات كيمياوية عضوية" فئة المنتجات الرئيسية التي صدّرتها المملكة العربية السعودية إلى الجزائر في يناير 2024.

وفيما يتعلق بالصادرات غير النفطية، فقد بلغت قيمتها 277.4 مليون ريال سعودي، حيث شكّلت فئة "لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته" فئة المنتجات الرئيسية التي صُدّرت إلى الجزائر.

في يناير 2024، استوردت المملكة العربية السعودية منتجات بقيمة 1.0 مليون ريال سعودي من الجزائر، وهو ما يمثل 0.001% من إجمالي واردات المملكة العربية السعودية في ذلك الشهر.

في يناير 2024، تمثلت فئة المنتجات الرئيسية التي استوردتها المملكة العربية السعودية من الجزائر فيما يلي: "منتجات الصيدلية وورق مقوى ومصنوعاتهما".

وبنهاية عام 2022، حققت الجزائر نموًا سلبيًا في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مع المملكة العربية السعودية حيث بلغ 75.6 مليون ريال سعودي، مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغ رصيد الاستثمار

[1]- بوتشيش عمر، مرجع سبق ذكره، ص:211.

الأجنبي المباشر قيمه قدرها 84.1 مليون ريال سعودي، من جهة أخرى، تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاقتصاد السعودي في 2022 إلى قيمة قدرها 2.6 مليون ريال سعودي، أي بنسبة 38.3% مقارنة بعام 2021 وفي تلك الفترة، لم تشهد قيمة التدفقات الخارجة لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة بالاقتصاد السعودي أي تغيير، حيث ظلت ثابتة عند 0.0 ريال سعودي منذ 2021، نتيجة لذلك، بلغ صافي التدفقات في عام 2022 قيمة قدرها 2.6 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2021، حيث بلغ 4.2 مليون ريال سعودي.[2]

– الجزائر تُصدر كمية ضخمة من الأنسولين إلى السعودية

أشرف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني على ثاني عملية تصدير للأنسولين إلى المملكة العربية السعودية بعد العملية الأولى التي كانت من موقع إنتاجها بتيزي وزو نحو ليبيا.

وكشف الوزير، في كلمة له بالمناسبة، أن 60 بالمائة من الأنسولين مصنوعة في الجزائر، ومتوفرة بكل الأنواع، وسيتم تصدير 2,5 مليون قلم الأنسولين إلى المملكة العربية السعودية على ثلاث دفعات، برقم أعمال يبلغ 11 مليون يورو[1].

و دعا وزير التجارة وترقية الصادرات، الطيب زيتوني، يوم الخميس بالرياض، إلى تطوير التبادلات التجارية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية إلى مستوى يعكس الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للبلدين.

و في كلمة ألقاها خلال أشغال منتدى الأعمال الجزائري–السعودي، أكد السيد زيتوني على ضرورة "تعزيز علاقات التعاون من خلال تطوير التجارة البينية، التي تبقى لا تعكس مستوى القدرات التي يزخر بها البلدان، وكذا توسيع مجالات الاستثمار، خاصة وأن المستثمر السعودي يعتبر شريكا موثوقا به ومتمكنا من التقنيات الحديثة المستعملة في شتى المجالات".

و في هذا السياق، لفت الوزير إلى أن السعودية تمثل الشريك الثاني للجزائر على المستوى العربي حيث بلغ الحجم الإجمالي للتبادل التجاري بين البلدين خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية 407.07 مليون دولار، بلغت حصة الصادرات الجزائرية منها 25.69 مليون دولار فقط، بينما عرفت الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة 381.38 مليون دولار.

[2]– الموقع الالكتروني: https://datasaudi.mep.gov.sa/ar/bilateral/algeria، تاريخ الإطلاع: 2024/04/24 على الساعة: 16:54.

[1]– نادية بن طاهر، قناة النهار على الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com، نشر في 28 أفريل 2024 – 11:50، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/30 على الساعة: 18:33.

و أضاف أن حجم المبادلات التجارية مع السعودية، خلال السنوات الأربع الأخيرة، تراوح بين 622.02 مليون دولار كأدنى حد سجل خلال 2020 و 946.89 مليون دولار كأقصى حد سجل في 2022.

و "بالرغم من العجز الذي تعكسه هذه الأرقام, إلا أننا نبقى متفائلين بمستقبل زاهر بين بلدينا مبني على مبدأ رابح- رابح، في عدة قطاعات استثمارية تزخر بمقومات وأفاق واعدة، أهمها المناجم، الزراعة، والصناعة التحويلية والغذائية، المساحات التجارية الكبرى والمنتجعات السياحية"، يقول الوزير.

و بهذا الخصوص ذكر السيد زيتوني بجملة الإصلاحات الاقتصادية التي بشرتها الجزائر، تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والتي تتجسد من خلال إنجاز عدة مشاريع هيكلية بالموازاة مع إعادة تكييف كل الترسانة القانونية مع التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وذلك بهدف تهيئة مناخ أعمال جذاب للاستثمارات الأجنبية الخلاقة للثروة.

و في هذا الإطار، تم وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى، تعتمد في شقها الاقتصادي على مقاربة شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، تحسين بيئة الأعمال، الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وجلب الاستثمار الأجنبي لاسيما من خلال اعتماد قانون الاستثمار الجديد الذي يمنح الشفافية وامتيازات واعدة في شتى المجالات، يؤكد الوزير.

و "بدأت هذه الإستراتيجية تؤتي بثمارها"، حسب السيد زيتوني الذي أكد في هذا الإطار بأن الجزائر حققت العديد من الإنجازات في المجال الاقتصادي، على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، تعكسها المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، على الرغم من الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي.

و أضاف بأن "الاقتصاد الجزائري قد تعافى سريعا من أثار جائحة كورونا، ويتوجه اليوم ليصبح اقتصادا فاعلا على المستوى الدولي، وذلك من خلال اعتماد الدولة على برنامج الإنعاش الاقتصادي الشامل ومتعدد الأبعاد، الذي ساهم في تحسين معدلات النمو وزيادة معدل صادرات الجزائر خارج المحروقات، حيث قفزت من 2.8 مليار دولار في 2019 إلى 7 مليار دولار سنة 2022"[1].

ج-2- حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية يقفز إلى 5 مليارات دولار:

إن حجم التبادل التجاري بين الجزائر والبلدان العربية ارتفاعاً بنسبة 11% مقارنة بالبيانات الخاصة بعام 2021، حيث حقق ما قيمته 05 مليارات دولار أمريكي في عام 2022.

[1]- الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/02 على الساعة: 17:25.

وجاءت السعودية في المرتبة الثانية عربياً، بـ989 مليون دولار، محققةً ارتفاعاً كبيراً، بنسبة 39 في المائة مقارنةً بالسابق، تليها مصر التي سجلت التجارة البينية معها نسبة نموّ معتبرة، مقدرة بـ42 في المائة، لتبلغ في عام 2022 ما قيمته 952 مليون دولار أمريكي.

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد حلّت بالمرتبة الرابعة، وبلغ حجم المبادلات التجارية مع الجزائر 380 مليون دولار، بارتفاع طفيف مقدر بنسبة 0.5 في المائة.

أما الأردن، فقد حلّ سادس أكبر شريك تجاري عربي مع الجزائر، وبلغت التجارة البينة معه 283 مليون دولار. بارتفاع بنسبة 30% مقارنة بأرقام عام 2021.

و يعتبر الأردن الشريك الوحيد الذي يتم معه التبادل التجاري وفق اتفاقية موقعة سنة 1997 مصادق عليها في سنة 1998 و قد دخلت حيز التنفيذ في سنة 1999 و ترتكز على الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل للمنتوجات المتبادلة ذات المنشأ الخاص بالدولتين، باستثناء تلك المدونة في القائمة السلبية المرفقة بالاتفاقية و فيما يتعلق بالقائمة السلبية، تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة في سنة 1999 لدراسة طلبات بطاقات الإستيراد، ومنذ سنة 2000 و السلطات الأردنية تلح على إلغاء تلك البطاقات ومن ثم إقامة منطقة تبادل حر بين الدولتين، و تم التوصل إلى اتفاق مبدئي في سنة 2004 بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للجنة المختلطة، مع التأكيد على أن بدأ تنفيذها سيكون في إطار تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة العربية للتبادل الحر، و تم تحديد هذا الاتفاق المبدئي من طرف الجزائر في سنة 2006 خلال أشغال الدورة السابعة و الأخيرة للجنة المختلطة المنعقدة بعمان، على أن تجرى المحادثات فور الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة[1].

كما يليه البحرين سابعاً بـ279 مليون دولار أمريكي، بارتفاع هو الأكبر عربياً، بنسبة تخطت عتبة 53%، مقارنة بالأرقام السابقة.

ثم تأتي كل من الإمارات، سوريا ولبنان بنسب متقاربة حيث شكلت الصادرات إلى كل من الإمارات وسوريا نفس النسبة بحوالي 1.43% من إجمالي صادرات الجزائر إلى المنطقة و 1.17% بالنسبة إلى لبنان.

كما بلغت المبادلات التجارية، بين الجزائر والدول العربية، منذ انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009 إلى غاية سنة2021، ما مقداره 4.7 مليار دولار سنوياً، بحسب المدير الفرعي لمنطقة التجارة الحرة العربية، والاتحاد الإفريقي، بوزارة التجارة، وترقية الصادرات، عبد العزيز بوشة.

[1]- الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/02 على الساعة: 17:25.

وقال بوشة: "أنّ هذه المبادلات التجارية، سجلت أدنى قيمة لها سنة 2009، بحوالي 3 مليار دولار، وأعلى قيمة بحوالي 6.7 مليار دولار، سنة 2013".

كما بلغ متوسط حجم هذه الصادرات خلال الفترة 2009-2021 أكثر من 3.3 مليار دولار وهو ما يمثل 6 بالمائة، من إجمالي الصادرات التجارية الجزائرية نحو العالم خلال نفس الفترة، بحسب ذات المسؤول[1].

وأضاف أنّ "واردات الجزائر من دول المنطقة، بلغت في المتوسط 2.4 مليار دولار سنويا، خلال الفترة ذاتها".

[1]- عبد الناصر حدو، على الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz، تاريخ النشر: 2023/05/25 على الساعة: 12:55، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/02 على الساعة: 21:54.

المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأسيوية

عرفت القارة الآسيوية خلال العشرين سنة الماضية تحولات عميقة ناتجة من جهة، عن صعود قوى اقتصادية أصبحت بمثابة القاطرة الجديدة للاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى، بفعل مسارات الاندماج في المنطقة التي تجاوز تأثيرها الإطار الجهوي، وكما تطرقنا سابقا سوف نستعرض أهم الأسواق التي تتعامل معها الجزائر على سبيل الحصر دولة تركيا ودولة الصين كمثالين بالإضافة إلى مجموعة من الدول العربية.

المطلب الأول: تقييم التجارة الخارجية بين الجزائر والشريك الأسيوي

إن مجموعة الـ20، التي تتألف من الدول الأكثر تصنيعا في العالم، تضم خمسة دول عن القارة الآسيوية، وهي تركيا والصين وجمهورية كوريا والهند واندونيسيا واليابان، وهي كلها من الفاعلين الأساسيين في العديد من الملفات الدولية، مثل التغيرات المناخية والأزمة المالية والإختلالات الاقتصادية الكونية والمفاوضات التجارية.

من جانب آخر، فبدخل إجمالي داخلي يقارب 33.000 مليار دولار أمريكي ونمو اقتصادي يفوق باقي مناطق العالم، أضحت منطقة آسيا وأوقيانوسيا تشكل واحدة من أبرز مراكز الثقل العالمي في ميدان المبادلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وينتظر عودة نشاط الأسواق التجارية الآسيوية لإعادة بعث الاقتصاد العالمي الذي تأثر بشدة على إثر جائحة كوفيد – 19.

تتدخل دول القارة الآسيوية أيضا، وبشكل حاسم، في تطور التجارة العالمية للسلع والخدمات. فالصين واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة تعد من بين أهم عشرين دولة من حيث التصدير والاستيراد في العالم، كما نهجت العديد من الدول الأخرى النامية في المنطقة نفس المنوال، على غرار الهند وميانمار وتايلاند ولاوس والفلبين وكمبوديا والفيتنام وبنغلادش. ومع بدء العمل بمنطقة التبادل الحرة لآسيا والمحيط الهادي، ابتداء من 15 نوفمبر 2020، غدت الأخيرة أكبر منطقة تبادل حر في العالم[1].

وانطلاقا من عمق الروابط التاريخية واستنادا للاعتبارات السالفة الذكر، يعد تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والمبادلات التجارية والثقافية مع دول منطقة آسيا وأوقيانوسيا من أولويات السياسة الخارجية للجزائر[2].

فمن الناحية السياسية، تعمل الجزائر على دعم روابط الصداقة وتعزيز المشاورات السياسية مع الدول الآسيوية على المستوى الثنائي وفي إطار المحافل الجهوية والدولية، وهو ما يؤكده تطابق وجهات النظر وعديد المواقف المشتركة للطرفين تجاه القضايا الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

[1] – الموقع الإلكتروني: https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/asia-oceania، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/05 على الساعة: 14:59.

[2] – نفس المرجع.

كما أقامت الجزائر علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الجزرية المستقلة بأقيانوسيا (جمهورية فانواتو عام 1986، جمهورية جزر فيجي في سبتمبر عام 2010، جزر سليمان بتاريخ 11 جوان2012، توفالو في 12 جوان عام 2012 و جمهورية جزر مارشال بتاريخ 29 سبتمبر 2019).

و من الناحية الاقتصادية، تحتفظ الجزائر بعدة شركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهم على وجه الخصوص، جمهورية تركيا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا واليابان والهند وفيتنام وماليزيا وزيلندا الجديدة وأستراليا.

من جانب آخر، تتواجد المؤسسات الآسيوية بقوة في الجزائر حيث تقوم بإنجاز مشاريع تنموية عبر تنفيذ صفقات عمومية، عقود مناولة وإنجاز دراسات في قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والطاقة والموارد المائية والبيئة[1].

وفي مجال المبادلات، يميل الميزان التجاري بشكل واسع لصالح الشركاء الآسيويين، وفي مقدمتهم الصين والهند وجمهورية كوريا واليابان. وتتشكل الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول أساسا من المحروقات والمواد الطاقوية والمنجمية، كالبترول والغاز والفوسفات والأمونياك.

كما تصدر الجزائر نحو دول المنطقة بعض المنتجات خارج المحروقات، مثل الفلين والجلود والرخام وأنابيب الحديد و الفولاذ من أشكال وأصناف مختلفة، بالإضافة للخضر والفواكه خاصة التمور وزيت الزيتون، مع العلم أن السوق الآسيوية تمنح فرص متنوعة للمصدريين الجزائريين والتي يتم استغلالها في إطار التوجهات الجديدة الرامية لإعطاء دفع قوي للصادرات خارج المحروقات.

تتركز استثمارات الدول الآسيوية في الجزائر أساسا في قطاع المحروقات، بالرغم من عديد الفرص المتاحة والتسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والتي يمكن أن تسمح بإقامة المزيد من مشاريع التعاون والشراكة في عدة قطاعات على أساس قاعدة رابح –رابح.

انضمت الجزائر منذ 27 ديسمبر 2019، إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تم إنشاؤه في إطار المبادة الصينية الحزام والطريق.

- الجزائر تقرر التموقع في سوق الغاز الآسيوية بصادرات إضافية من خلال زيادة عدد السفن الناقلة للغاز:

قررت الجزائر رفع حجم صادراتها من الغاز إلى آسيا، من خلال العمل على زيادة عدد السفن الناقلة للغاز، التي تضمن لها منافسة قوية مع الموردين التقليديين في هذه القارة.

وقال المدير العام لشركة سوناطراك، عبد المؤمن ولد قدور، في تصريحات صحفية "إن المنافسة محتدمة في الغاز مع روسيا والولايات المتحدة، لكننا بحاجة إلى الفوز بالأسواق الآسيوية لكي نبيع غازنا".

[1]- الموقع الإلكتروني، https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/asia-oceania، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/05 على الساعة: 14:59.

وأضاف أن "الجزائر ستحصل على المزيد من السفن لنقل الغاز إلى آسيا مع تطلعها لزيادة المبيعات"، غير أن المسؤول الجزائري، لم يكشف عن عدد السفن التي تنوي الجزائر شراءها أو الدول الآسيوية التي ستتعامل معها، أو السقف الذي حددته سوناطراك لكمية الغاز الجديدة التي تنوي تصديرها.

ويأتي إعلان الجزائر عن خطوتها المقبلة، بعد أيام عن تصعيد لهجتها تجاه الأوروبيين على خلفية الخلافات بين الجانبين حول عقود الغاز طويلة الأمد، واصفة الشروط الأوروبية بـ"غير المقبولة[1]".

ويرى الخبراء الاقتصاديون، أن خطوة الجزائر الجديدة تندرج في إطار محاولتها إيجاد بدائل أخرى عن الأسواق الأوروبية، رغم أن الصادرات الجزائرية من الغاز المسال إلى آسيا لا تتعدى 0.73 مليون طن وموجهة إلى الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان.

في حين يؤكد عدد من الخبراء، أن سعي دول لكسر أسعار الغاز في الأسواق الأوروبية جعل الجزائر تتحداها بالتموقع في الأسواق الآسيوية، التي تعد قطر وروسيا من أكبر مموني الدول الآسيوية إلى جانب أستراليا وماليزيا وإندونيسيا وإيران[2].

وكان مصدر بوزارة الطاقة الجزائرية، قد كشف، في وقت سابق لـ"العين الإخبارية"، عن أن "السوق الأوروبية كانت ما بين روسيا والنرويج والجزائر، لكن دخول إيران بعد رفع العقوبات عليها جعل المنافسة تحتدم، خاصة مع اعتمادها المفاجئ على سياسة كسر الأسعار، وهي المسألة التي أثارت خلافات لها حتى مع روسيا."

وأضاف "أن سياسة قطر لا تعتمد على الانفتاح على أسواق جديدة، بقدر ما كان الهدف منها ضرب الاقتصاد الجزائري، ومنذ دخولها السوق الأوروبية اعتمدت أسعاراً منخفضة للغاز، وهو ما أثر على الصادرات الجزائرية، وفرضت نفسها بديلاً للمزودين التقليديين، خاصة روسيا والجزائر"، مشيرا إلى أن الهدف القطري "كان واضحا منذ البداية وهو الضغط على الجزائر ونقل الفوضى إليها من خلال ضرب عصب الاقتصاد الجزائري."

وتحاول الجزائر الاستفادة من توقعات خبراء الطاقة باحتمال انخفاض الإنتاج القطري الذي بدأ يسير منذ 2013 بأقصى طاقته، مع تأكيد الخبراء أن الإنتاج القطري لا يمكنه تجاوز الكميات الحالية، وهو ما يعني، بحسب الخبراء، أن الجزائر قررت استعمال نفس الورقة مع قطر وإيران التي عملت على كسر أسعار الغاز في الأسواق الأوروبية، ومنه رفع حصة الجزائر التي تعد الأضعف من بين مموني آسيا بالغاز المسال.

[1]- الموقع الإلكتروني: https://al-ain.com/article/algeria-exports-gas-asia، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/11 على الساعة: 17:32.

[2] – نفس المرجع.

وتعول الجزائر في اكتساح الأسواق الآسيوية على احتياطاتها المعتبرة من النفط التي كشفت عنها مؤخرا، والتي قدرت بنحو 4 ملايين طن كاحتياطات ثابتة منذ 2005، و300 مليار برميل موارد غير مستغلة.

يذكر أن الصادرات الجزائرية من الغاز شهدت ارتفاعا طفيفا في 2017، إذ بلغت 55 مليار متر مكعب، مقابل 54 مليار متر مكعب في 2016، في حين فاقت صادراتها من المحروقات 90% من حجم الصادرات الإجمالي في 2017، وبلغت 32.86 مليار دولار، مرتفعة عن عام 2016 بـ 6.64. مليار دولار، حيث وصلت إلى 28.22 مليار دولار[1].

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية الموجهة نحو السوق الأسيوية

أولا: الهيكل السلعي للصادرات

تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها في مادة المحروقات بالرغم من إنتاجها برامج كبرى للإصلاحات الاقتصادية، والجدول لموالي يوضح التركيب لسلعي للصادرات الجزائري خلال فترة 2008 – 2020.

جدول رقم (02-04): حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 – 2020

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الأولية	نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع غير استهلاكية	المجموع الصادرات
2008	119	77194	334	834	1	67	32	78581
2009	113	44415	169	393	0	42	49	45181
2010	315	56121	94	498	1	30	30	57089
2011	355	71661	161	660	0	35	15	72888
2012	315	70584	168	618	1	32	19	71736
2013	402	63663	109	492	2	28	17	64713
2014	323	58362	109	1173	2	16	11	64713
2015	235	33081	106	1111	1	19	11	59996
2016	327	27918	84	909	0	54	19	34566
2017	349	33202	73	845	0.29	78	20	29309
2018	373	38897	92	1626	0.3	90	30	34569
2019	408	32926	96	1445	0	83	36	41113
2020	137	21925	71	1287	0	77	37	34994

المصدر: إحصائيات 2019 و 2020 مؤقتة من المديرية العامة للجمارك حسب أخر تقرير تم تنقيحه في جانفي 2021 من الموقع www.douane.gov.dz/statistiques ، تاريخ الإطلاع: 2024/04/26.

[1]- الموقع الإلكتروني: https://al-ain.com/article/algeria-exports-gas-asia، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/11 على الساعة: 17:32.

يتضح من خلال الجدول أن هناك سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات الجزائرية، حيث لم تقل نسبة الصادرات منه 93% خلال الفترة 2008 – 2020 وهي سمة أصبحت ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ سنوات الاستقلال الأولى وحتى السنوات الأخيرة، ففي سنة 2008 حصيلة صادرات المحروقات قدرت بحوالي 77194 مليار دولار، وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 58362 مليار دولار سنة 2014، إلى حوالي 33081 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة 45,77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33202 مليار دولار، وسنة 2018 بـ 38897مليار دولار أي ما نسبته 93,12% من إجمالي الصادرات نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015[1].

وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2,24 مليار دولار سنة 2018، ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0,37 مليار دولار، وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية، وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات، إضافة إلى تدور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي، ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018، فبعد أن كانت تمثل حوالي 5,48% سنة 2008 انتقلت النسبة إلى حوالي 6,87 % ثم 6,88% سنة 2018[2].

والشكل التالي يوضح تطور الصادرات الإجمالية موازاة مع تطور في صادرات المحروقات خلال الفترة الممتدة مابين 2008 على غاية 2020.

[1]- زهرة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:138.

[2]- زهرة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:139.

الشكل رقم (02-04): تطور الصادرات الإجمالية موازاة مع تطور في صادرات المحروقات للفترة 2008 – 2020.

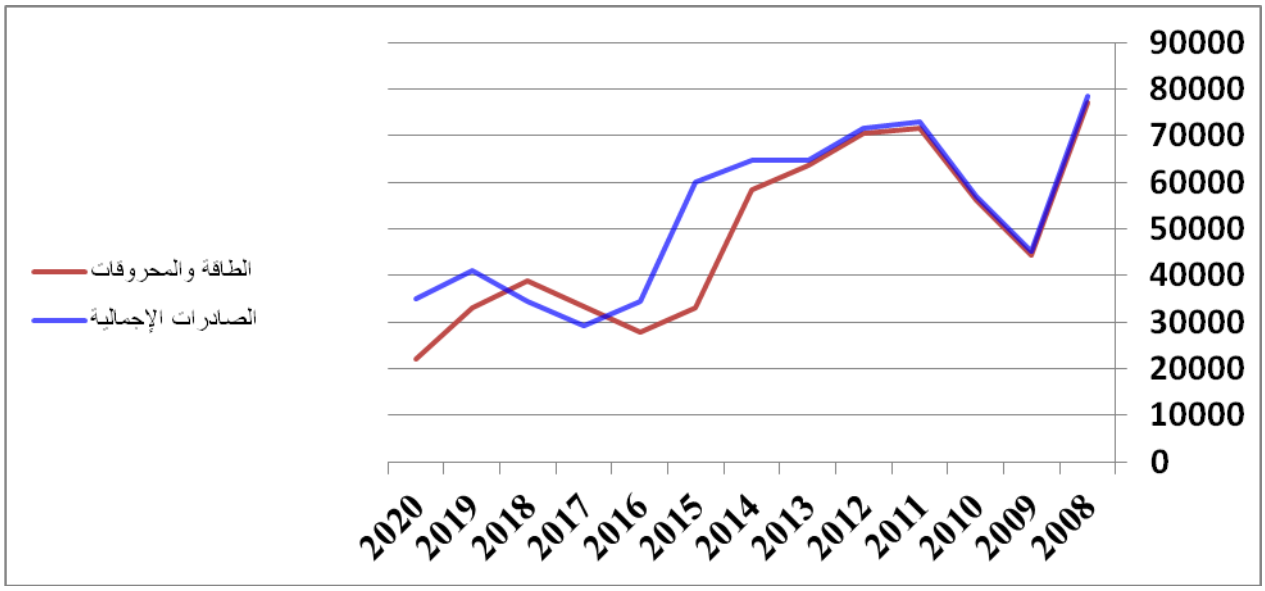

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم (02-04).

و في ما يلي قائمة بأعلى عشرة من الصادرات التي قامت الجزائر بتصديرها إلى الخارج خلال عام 2020 مرفق معها النسب المئوية من الشحنات المستوردة[1]:

– **البترول المعدني**:يضاف إليه البترول وقد بلغت قيمة هذه الصادرات بالدولار الأمريكي ما يقارب 18.7 مليون دولار أمريكي بحيث تبلغ نسبتها من إجمالي الصادرات الجزائرية ما يقارب 89.5% وهي تمثل أعلى نسبة.

– **الأسمدة**:وقد بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 901.5 مليون دولار أما نسبتها فقد بلغت 4.3 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **المواد الكيميائية غير العضوية**:والتي وصلت قيمتها بالدولار الأمريكي إلى ما يقارب 400.4 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 1.9 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **السكر**:بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 216.3 مليون دولار أمريكي، أما نسبتها 1% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

[1]– صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 420.

– **الفاكهة والمكسرات** :حيث بلغت قيمتها ما يقارب 137.4 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 0.7 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **الأملاح والكبريت والأحجار والمواد الإسمنتية** :حيث بلغت قيمتها ما يقارب 125.1 مليون دولار أمريكي أما نسبتها فهي 0.6 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **الحديد والفولاذ**:حيث بلغت قيمة صادرات الدولة من الحديد والفولاذ حوالي 53.1 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 0.3 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **الآلات الكهربائية**:وتضم أجهزة الحاسوب حيث بلغت قيمتها ما يقارب 48.4 مليون دولار أمريكي أما نسبتها فهي 0.2 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **المواد الكيميائية العضوية** :حيث بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 37.8 مليون دولار أمريكي، في حين شكلت نسبتها 0.2 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **الأسماك العضوية** :حيث بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 29.8 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 0.1 % من إجمالي الصادرات الجزائرية[1].

مما تقدم يتضح أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي غير متنوع على عكس اقتصاديات الدول المجاورة على غرار تونس والمغرب التي تصدر عدد أكبر من المنتجات، ومن ثم يصبح العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات أمرا حتميا وتحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري وتقليص درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية[2].

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات

من أجل توضيح بنية التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول الموالي والذي يوضح زبائن الجزائر خلال فترة 2008 – 2020.

[1]– حجيرة عبد المنعم، مزيان سعيد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، المجلد:02، العدد:03، ديسمبر 2019، ص:53.

[2]– خمخام عطية، بن دنيدنية سعيد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد:06، العدد:02، 2022، ص: 371.

الجدول رقم (02– 05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة مابين 2008– 2020

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	دول الاتحاد الأروبي	منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	دول أروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	أسيا دون دول العربية	دول المحيط	الدول العربية دون المغربية	دول المغرب العربي	دول إفريقية أخرى	المجموع
2008	41246	28614	10	2875	3765	–	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	07	1841	3320	–	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	–	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	–	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	–	958	2073	62	71886
2013	41277	12210	52	3211	4697	–	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	–	648	3065	110	62886
2015	22976	5288	37	1683	2409	–	572	1550	82	34668
2016	17221	6945	80	1943	2197	–	416	1173	51	30026
2017	20386	40	799	2530	6465	–	3595	1273	103	35191
2018	23654	40	712	2660	6950	–	5351	1669	132	41168
2019	20496	–	2318	3884	6424	531	1787	1787	382	37609
2020	13394	–	113	1537	23929	–	–	1434	1928	42337

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك DGD, direction general de la douane 2021

من خلال الجدول يتضح أن أهم زبائن الجزائر هم دول الاتحاد الأوروبي[1]، إذ انخفضت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي سنة 2019 و سنة 2020 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية آنذاك، غير أن سنة 2010 سجلت ارتفاع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 20,8% مقارنة بسنة 2009، كما عرفت سنتي 2015 و 2016 انخفاضا في الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي نظرا لتدهور أسعار المحروقات منتصف 2014 خصوصا وأن أغلب صادرات النفط تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي، ومع التحسن التدريجي في أسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد لتصل قيمتها 23654 مليار دولار ما يمثل 57,45% من إجمالي الصادرات وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية، لتنخفض صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد

[1]– العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، **ترقية صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات –آفاق وتحديات–**، مجلة الأحداث، جامعة الجلفة، المجلد:07، العدد:01، جوان 2022، ص:223.

الأوروبي سنة 2019 إلى 20496 مليار دولار وسنة 2020 إلى 13394 مليار دولار وهذا راجع إلى تراجع الطلب من أوروبا والمنافسة من إمدادات أمريكية أرخص.

ومن خلال الجدول ذاته نلاحظ المكانة الهامة التي تحتلها منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية كسوق احتل المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي بمعدل متوسط قدره 28,52% من إجمالي الصادرات، والواقع أن الصادرات اتجاه هذه المنطقة عرفت انخفاضات متتالية انطلاقا من سنة 2008 باستثناء السنوات 2010،2011،2016 التي عرفت ارتفاع بسيط[1].

في المرتبة الثالثة تأتي دول آسيا بقيمة 6,95 مليار دولار أي ما نسبته 16,88%، ثم أمريكا الجنوبية وقد تأرجحت قيمتها خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض ولم تتطور باتجاه واحد وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 حيث قدرت ب 4270 مليار دولار أي ما يعادل 5,8% من إجمالي الصادرات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02–05): تطور الصادرات نحو الدول الأسيوية خلال 2008 – 2020

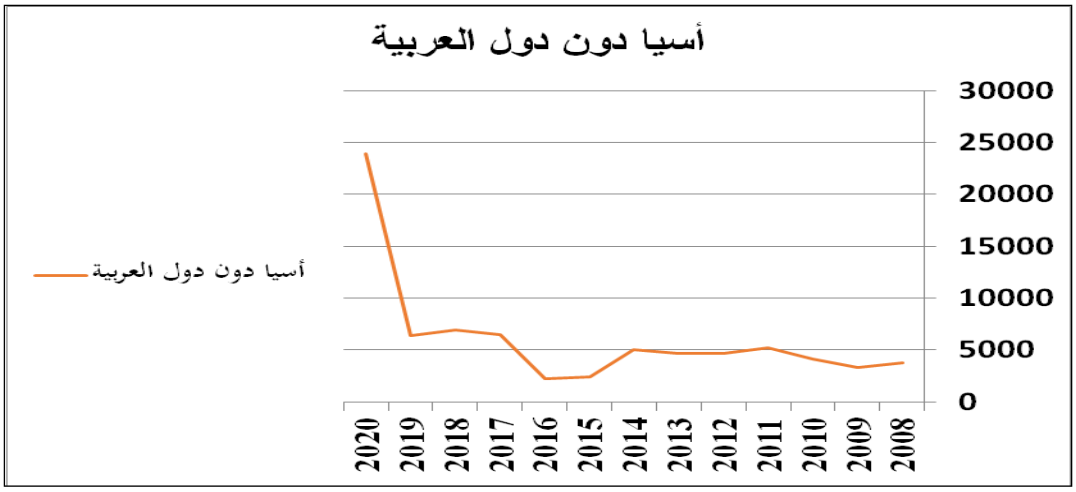

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02–05).

وتجدر الإشارة أن المناطق الاقتصادية (دول أوروبية أخرى، الدول العربية، دول المغرب العربي، دول إفريقية) لا تمثل مجتمعة سوى نسبة 5% كمتوسط من مجموع الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة وهو ما يبرز درجة التركيز الجغرافي الكبيرة بالنسبة للصادرات الجزائرية ومن ثم درجة التبعية الكبيرة لأسواق عدد محدود من الدول خاصة منها دول الاتحاد الأوروبي، وما لذلك من آثار سلبية يمكن أن تنجر على الاقتصاد الوطني التي ترتبط صادراتها بالحالة الاقتصادية لهذه الدول إلى جانب الآثار السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تفرضها الدول المستوردة على مراكز القرار جراء هذه التبعية فضلا عن التفريط في الفرص التي يمكن أن

[1] – خمخام عطية، بن دنيدنية سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:58.

تنجر عن توسيع المبادلات مع المناطق الأخرى، ونورد فيما يلي التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال سنة 2020.[1]

الشكل رقم (02-06): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال سنة 2020.

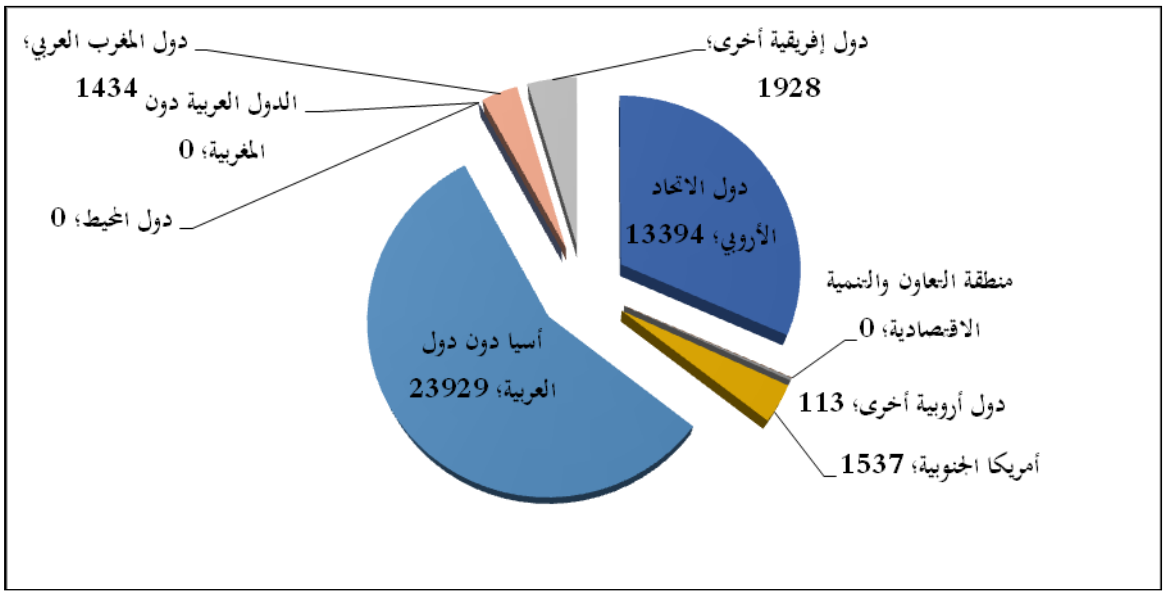

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-05).

المطلب الثالث: فرص وآفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في السوق الأسيوية

سوف نتكلم في هذا المطلب عن أهم فرص التصدير للمنتجات الجزائرية في السوق الأسيوية وكذا الآفاق الواعدة لهذه الصادرات، وتطرقنا سابقا إلى معاملة الجزائر مع الأسواق الأسيوية وأخذنا بلدين الصين وتركيا كمثالين على هذه الأسواق.

أولا: فرص الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في السوق الأسيوية

يعتبر البعض أن التكامل الاقتصادي بين الجزائر والدول الأسيوية غاية التكامل الإقليمي، ويظهر ذلك في العديد من الصور أهمها الاستفادة من الحجم الكبير للسوق الذي يشجع توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى، حيث يشمل اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأسيوية.

و تشيد العلاقات الجزائرية التركية حركية لافتة في السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة، ساهمت فيها اتفاقية الصداقة كالتعاطف الموقعة بين البلدين عام 2006، وزادت زخما منذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة

[1]- خمخام عطية، بن دنيدنية سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:59.

الجزائر نهاية 2019، ومساء الأحد، وصل الرئيس الجزائري، العاصمة التركية أنقرة، في زيارة رسمية تستغرق 3 أيام، وكان في استقباله فؤاد أوقطاي، نائب الرئيس التركي، وتم من خلالها التوقيع على معظم اتفاقيات التعاون بين البلدين[1].

أما بالنسبة للصين فأصبحت المورد الأول للجزائر في السنوات الأخيرة متفوقة على فرنسا وإيطاليا ودول أوربية أخرى ففي سنة 2016 بلغت الواردات الجزائرية من الصين 8.39 مليار دولار مقابل 4.74 مليار دولار لصالح فرنسا، وفي سنة 2017 بلغت 8.30 مليار دولار للصين مقابل 4.29 مليار دولار لفرنسا، وفي سنة 2018 بلغت 7.85 مليار دولار للصين و 4.78 مليار دولار لفرنسا وفي سنة 2019 قدرت بـ7.65مليار دولار لصالح الصين و 4.27 مليار دولار لفرنسا، وبلغت سنة 2020 قيمة 5.78 مليار دولار للصين و 3.64 مليار دولار لفرنسا، حيث يظهر جليا اعتبار الصين شريكا أساسيا في التجارة الخارجية الجزائرية[2].

– الدور الجديد للصين في النظام الدولي كقوة دولية فاعلة والذي يزداد بشكل سريع وواضح.

– الحرب الروسية– الأوكرانية وما قد تفرزه من ظهور تحالفات في النظام الدولي، ففي حالة إقامة تحالف روسي– صيني سيعمل على زيادة وتيرة التعاون مع بعض الدول المؤثرة إقليميا ومن بينها الجزائر.

– سياسة الجزائر الحالية الهادفة لفك التبعية مع فرنسا والدول الأوربية ومحاولة المعاملة بالندية في علاقاتها السياسية والاقتصادية معها تدفع الجزائر لتنويع علاقاتها.

– تنصيب المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر–الصين بتاريخ 22 فيفري 2022 بهدف تعزيز علاقات التعاون بين البلدين والإعلان عن بدأ الخطة الخماسية الثانية للشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين 2022–2026 والتي ينتظر أن تعطي دفعا جديدا للتعاون بين البلدين[1].

– الدور الروسي الناشط عسكريا والغائب اقتصاديا، فروسيا تعتبر الشريك العسكري الأول للجزائر ولكن هذه الشراكة لم تتبعها شراكة اقتصادية عكس الصين الذي تدفع بالشراكة في جميع المجالات.

– الاستثمارات المباشرة للصين في الجزائر والتي تعد بملايير الدولارات والوارد زيادتها عن طريق إقامة مشاريع جديدة مستقبلا.

– إطلاق مشروع الحزام والطريق والذي تعتبر الجزائر فيه شريكا مهما من خلال الموقع الاستراتيجي للجزائر في حوض المتوسط وكونها طريق رئيسي وبوابة للسوق الإفريقية، خاصة مع الإعلان عن مشروع ميناء الحمدانية والاهتمام الكبير من طرف الصين من أجل إنجاح هذه المبادرة.

---

[1]– وكالة الأناضول، **بحضور أردوغان وتبون.. تركيا والجزائر توقعان 15 اتفاقية**، على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/ ، تاريخ الإطلاع : 2024/03/18.

[2] -Rapports périodiques des Statistiques du Commerce extérieur de l'Algérie, Direction Générale des Douanes, Algérie.

[1]– المجلس الشعبي الوطني: تنصيب المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية–الصينية، الجزائر، وكالة الأنباء الجزائرية، 22 فيفري 2022.

– توافق القيادات في الجزائر والصين على تشجيع العلاقات وتبني رؤى مشتركة للقضايا الدولية.

– تعتبر الصين مصدرا للتكنولوجيا المتطورة والعلوم المختلفة التي قد تستفيد منها الجزائر مستقبلا.

– تزويد الصين للجزائر بأسلحة متطورة تكنولوجيا وبالتالي تعمل الجزائر على تنويع مصادر الأسلحة من أجل تعزيز قدرات الجيش بأسلحة برية، بحرية وجوية حديثة.

ثانيا: آفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في السوق الأسيوية

من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين، خاصة أولائك الذين لديهم علاقة مباشرة بعملية التصدير، نجد أن هناك اختلاف في نظرم لمستقبل الصادرات خارج المحروقات بين متفائل ومتشائم، فالسلطة الرسمية ممثلة في رئيس الجمهورية تضع هدف 05 ملايير دولار كصادرات خارج المحروقات لسنة 2021، وهذا ما صرح به في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح "الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي"، وقد أعلن رئيس الجمهورية عن خطة للإنعاش الاقتصادي دف إلى تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من 98% حاليا إلى 80% في نهاية 2021، في ظل انخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة نتيجة انهيار أسعار النفط[2].

وفي هذا الاتجاه ذهبت الحكومة وبالخصوص المسؤول الأول على قطاع التجارة ممثلا في وزير التجارة السيد كمال رزيق، الذي صرح في عدة مناسبات بقدرة الجزائر على تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس الجمهورية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، هذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والبعيد فهم يرون بأن الاقتصاد الجزائري سيتحرر من التبعية للمحروقات، لكن المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية تنبئ بأن الاقتصاد الجزائري لن يكون في أحسن حال على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل "جائحة كورونا" وما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ركود وتوقف الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن النشاط أو انخفاض وتيرة نشاطها، وكل هذا أدى إلى انخفاض مداخيلها وأرباحها، وسينعكس حتما على الصادرات خارج المحروقات، بحيث سيبقي عليها في نسب ضعيفة. إضافة إلى هذا فالركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا جعل من الطلب العالمي على السلع والخدمات ينخفض، مما سيزيد من المنافسة بين الشركات والدول على الأسواق العالمية، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلبا على حصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية، وبالتالي سيخفض من صادرات هذه المؤسسات[1].

[2]– جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط إلى 80% بدل 98% حاليا، تاريخ الاسترداد 26 ماي 2021، من الموقع الالكتروني لجريدة العرب الاقتصادية الدولية، 18 أغسطس 2020، أنظر الموقع الالكتروني:
:https://www.aleqt.com/2020/08/18/article_1900581.html

[1]– زهرة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:146.

خلاصة:

إن معظم المبادلات التجارية الخارجية تتم مع الدول الأوربية، ولاسيما فرنسا،التي كانت من أوائل الدول الأوربية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر ثم تليها الأسواق الأسيوية في المرتبة الثانية.

لقد كانت هناك عدة مبادرات من طرف الحكومة الجزائرية لتنويع أسواقها وكذا خياراتها التجارية خصوصا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي إبان فترة التسعينات أين أبرمت عدة اتفاقات تجارية مع العديد من الإطراف كان الهدف منها الولوج إلى الأسواق العالمية و رفع من تنافسية الصادرات الجزائرية.

و تمتلك الجزائر الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من دخول الأسواق الأسيوية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية، وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخاذها والاستثمار المحلي الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الأسيوية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحد ث عادة بانهيار قطاع المحروقات.

الخاتمة

خاتمة:

تعد الصادرات أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، فهي تساهم في النمو وزيادة الدخل القومي، وتحقق التوازن في الميزان التجاري والميزان المدفوعات، وتدعم قوة العملة المحلية، بالإضافة إلى ذلك، توسع القاعدة الاقتصادية والإنتاج لتلبية الطلب المحلي والعالمي، مما يؤدي إلى زيادة فرص التوظيف وتحسين الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

تعتمد الصادرات الوطنية بشكل كبير على المحروقات بنسبة تقرب من 29% هذا يعكس أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد بشكل أساسي على القطاع الريعي، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار المحروقات وصدمات سعرية خطيرة، ولذلك، سارعت السلطات الجزائرية إلى البحث عن وسائل وآليات لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها، والبحث عن بدائل في قطاعات أخرى، للتخفيف من التبعات السلبية لتغير أسعار المحروقات.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من التبعية لمصادرات النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعة، بالإضافة إلى أن النفط سلعة ناضبة سمعة لها أبعاد إستراتيجية فبارتفاع أسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر وبانخفاضها يتأزم الاقتصاد (أزمة) 1986، هذا ما يجعمها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية.

وبالتالي كل هذه المخاطر فرضت على السلطات الوطنية إلى التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو ترقية الصادرات غير النفطية، لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافز للتنمية الاقتصادية الذي يستند على التصدير، إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وبناء قاعدة صناعية وزراعية، حيث تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري و القطاع الإنتاجي غير النفطي، ذلك لأهمية الصادرات غير النفطية الدور التي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

و دخلت الجزائر إلى الأسواق الأسيوية من أجل فتح أسواق جديدة لفائدة المنتجات الوطنية ورفع الصادرات خارج المحروقات إلى المستوى المطلوب في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنويع الاقتصادي أين قامت الحكومة الجزائرية على توفير وسائل وإجراءات عديدة لبلوغ الهدف السالف الذكر، كما هو معروف الصادرات خارج المحروقات في السنوات السابقة كان أداؤها ضعيف ومتذبذب ووجهتها إلى الأسواق الأسيوية والأوربية أين واجهت عدة عراقيل إدارية بحجة نقص الجودة والمعايير الصحية، مما أثر على نفاذ المنتجات الوطنية إلى هذه الأسواق.

أولا: اختبار صحة الفرضيات

– تعد قضية تنويع الصادرات خارج المحروقات من أولويات السلطات الجزائرية.

إن هذه الفرضية صحيحة، لأن تنويع الصادرات خارج المحروقات هو الخيار الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعيته لقطاع المحروقات.

– عائدات الصادرات غير مستقرة لعدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.

إن هذه الفرضية صحيحة، فخلال خمسة عشرة سنة وهي المدة المحددة للدراسة والممتدة من 2016 إلى 2023 لم يتغير خلالها هيكل الصادرات الجزائرية، 98 % هي محروقات، و 2% فقط هي سلع ومنتجات غير نفطية، مما يجعل العائدات الخارجية غير مستقرة وعرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن مختلف الأزمات (النفطية والمالية) وانعكاساتها.

– تساهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

قد ثبتت صحتها، من خلال معرفة مختلف الأساليب الممكنة و المدعمة التي من شأنها أن تسهل عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات والتي اهتم من خلالها على تزويد الخبرات لدى المتعاملين وإشراكهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتقديم نجاحات دول أخرى قد تكون مؤطرة لخبراتهم.

ثانيا: نتائج الدراسة

استخلصنا من هذه الدراسة بعض النتائج يمكن أن تعطينا صورة أو نظرة واقعية عن وضع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتوجيهها إلى الأسواق الأسيوية ومن أهمها:

– اتخاذ السلطات الجزائرية عدة اجراءات وتدابير في مختلف الميادين والمجالات لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا ان نسبة الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالمحروقات أي أن الجزائر لم تتخلص من هيمنة هذا القطاع.

– تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.

– الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية رغم وعود وتصريحات الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.

– حتى الصادرات خارج المحروقات التي تم تصنيفها هكذا نسبة معتبرة منها هي عبارة عن مشتقات بترولية أو مواد أولية خام.

– عدم وجود إرادة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، بل معظم وعودهم كانت مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي وفقط.

- لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات دون بناء اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية قوية.
- إن قطاع التجارة الخارجية الجزائرية مزال عاجزا عن الإطلاق للمساهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري على رغم من الإجراءات والمراحل التي انتهجتها الجزائر من اجل تعديل هيكل التجارة الخارجية بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدرتها التنافسية في ظل تحرير التجارة الخارجية.
- يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول آسيا من بينها تركيا حوالي 5 مليار دولار وينوي البلدان رفعه إلى مستوى 10 مليار دولار لإقامة بنية تحتية منتجة، لا يمكنها فقط الدخول إلى الأسواق الإفريقية بل المنافسة مع الأسواق الأوروبية أيضا مما سيسمح بتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: التوصيات وآفاق الدراسة

من خلال النتائج المذكورة أعلاه، يمكننا تقديم بعض التوصيات وآفاق الدراسة التي من شأنها المساهمة في تفعيل النشاط التصديري خارج قطاع المحروقات في الجزائر نحو الأسواق الأسيوية كما يلي:

أ- التوصيات:

- إعطاء الصادرات خارج قطاع المحروقات الأهمية التي تستحقها لدورها المهم الذي تلعبه في تحسين الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي
- تطوير الجانب اللوجيستي وتحديثه لما له علاقة مباشرة بالتصدير.
- حث اتجهت الحكومة الجزائرية على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال منح التسهيلات اللازمة.
- إصدار قوانين وتشريعات تشجع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

ب- آفاق الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع نقترح المواضيع التي لها علاقة بالصادرات خارج قطاع المحروقات كما يلي:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات نحو الأسواق الأسيوية.
- هيكلة المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا لمتطلبات الأسواق الأسيوية.
- دراسة الأسواق الأسيوية و طرق توجيه المنتجات الجزائرية لدخولها.
- الاهتمام بالتنويع الاقتصادي (تبني سياسة) كأداة لترقية الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأسيوية.
- توجيه المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأسيوية.
- ترقية الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأسيوية من خلال قطاع الزراعة.
- الاستفادة من التجربة الأسيوية لترقية القطاع الجزائري و الولوج نحو الأسواق الواعدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا– باللغة العربية:

1– الكتب:

01– أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، أساس التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية، الطبعة الأولى، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

02– زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على القضايا)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،.1998

03– سعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

04– عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2007.

05– عماد صوالحية، **السلطات الإدارية المستقلة في الأنظمة العربية**، الطبعة الأولى، لندن، .2020

06– فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.

07– مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.

08– محمد عبد المنعم وأحمد مصطفى فريد، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

09– موسى مطر و الآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

10– ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

2– أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

أ– الدكتوراه:

11– أكرام حجاب، **ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2020–2021.

12- سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر – دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

13- عطاء الله بن طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر، 2016-.2017

14- قشرو فتيحة، **إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس– المدية، 2016-2017.

15- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2019.

ب– الماجستير:

16- إبراهيم بلقلة،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف، 2008- 2009

17- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، .2014

18- خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2008- .2009

19- فراني حياة، **الصين والمغرب العربي بين المرجعية والمصالح الاقتصادية دراسة حالة –الجزائر منذ 1954–1975**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03 ، الجزائر، 2012

20- قاسمي لخضر، **أثر الصادرات غير النفطية علم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة،2013 .

21- كرام عبد الرزاق، **مشاركة المؤسسات الاقتصادية في المعارض التجارية أداة ترويجية فعالة – دراسة حالة الشركة للمعارض والتصدير SAFEX**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، .2010

22- مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011-.2012

23- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية،- 2010-.2011

3- المقالات العلمية:

24- بركان أنيسة، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010– 2020**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد:13، العدد:01، 2022.

25- بوتشيش عمر، **التعاون الجزائري – صيني: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد:07، العدد:01، 2022.

26- بوشنتوف نوال، **التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر وتركيا: واقع وأفاق**، مجلة الدراسات الاستراتجية والبحوث السياسية، المجلد:02، العدد: 02، 2023.

27- بومعزة حليمة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000 – 2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد:18، سنة: 2017.

28- جبور علي سايح، "**الآليات القانونية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد:01، العدد:02، قسم العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018.

29- حجيرة عبد المنعم، مزيان سعيد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد:02، العدد:03، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، ديسمبر 2019.

30- حمزة العوادي، جمال خنشور، **إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010–2015)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:19، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان: 2016.

31- حمزة العوادي، جمال خنشور، **إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010–2015)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:19، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان: 2016.

32- خمخام عطية، بن دنيدنية سعيد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد:06، العدد:02، 2022.

33- خويلدات صالح، بعلا أحمد، سعيدات النجمي، **مبادرة الحزام والطريق :العلاقات الاستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة**، المجلد:10، العدد:03، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، نوفمبر 2021.

34- راوية مسعودي، و سكينة بن حمود، **الشراكة الجزائرية التركية في مجال صناعة النسيج: دراسة حالة المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL**، المجلد: 15، العدد:03، مجلة دراسات اقتصادية، 2021.

35- رمضاني وفاء، قدة جميلة، **مؤشرات تيسير التجارة وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية (دراسة قياسية للفترة 2007–2022)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 19، العدد: 33، 2023.

36- زكريا جمعة، بن شهرة مدني، و بزاوية محمد، **دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجا)**، المجلد:01، العدد:01، جامعة المنارة للدراسات الاقتصادية، 2017.

37- سلطاني محمد رضا، **أهمية الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي**، مجلة المعيار، المجلد:13، العدد: 01، 2022.

38- شليحي طاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018/2020)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد:21، العدد:01، جامعة باتنة 1، جوان 2020.

39- صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد:04، العدد:01، 2021.

40- طيب جميلة، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة :العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد:05، العدد:01، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2018.

41- العابد لزهر، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد:30، العدد:03، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ديسمبر 2019.

42- العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، **ترقية صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات –آفاق وتحديات–**، مجلة الأحداث، المجلد:07، العدد:01، جامعة الجلفة، جوان 2022.

43- عزي أحمد، تجاني وافية، **الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجائر في الاقتصاد العالمي**، المجلد:10، العدد:02، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، جامعة بسكرة، ديسمبر 2021.

44- الكوط مبارك، قرساس حياة، ميلودي مصطفى، **الصادرات خارج المحروقات – الواقع والمأمول– دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2020**، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد:03، العدد: 04، 2021.

45- مصطفى زهرة، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد:05، العدد:02، جامعة تسمسيلت، 2021.

46- همشي محمد، **ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية المجلد: 02، العدد:01 ، جانفي 2013.

47- وليد بيبي وسمية صلعة، **حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، المجلد:06، العدد:01.

3- الجرائد الرسمية:

48- المادة 03 نظام رقم: 90-02 مؤرخ في 8 سبتمبر 1990 يحدد شروط فتح وتسيير حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:45، المؤرخة في 23 أكتوبر 1990 (معدل ومتمم).

49- المادة 03 من النظام رقم: 90-03، يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، الجريدة الرسمية العدد:45، الصادرة في: 23 أكتوبر 1990.

50- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية رقم: 12 المؤرخة في:1991/03/20.

51- نظام رقم: 91-13 المؤرخ في: 1991/08/14، المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد: 30، الصادرة: بتاريخ 22 أفريل 1992 (الملغى).

52- المادة 04 و 11 من النظام رقم :91-03، نظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991 يتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات غير المحروقات، الجريدة الرسمية العدد:30، الصادرة بتاريخ: 1991./08/14

53- المادة 67 من نظام رقم 07-01 مؤرخ في 03 فبراير 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة، الجريدة الرسمية، العدد:31 ، صادر بتاريخ 13 ماي 2007 ، معدل و متمم بموجب النظام رقم 11-06، المؤرخ في 19أكتوبر 2011 ، الجريدة الرسمية، العدد: 8، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2012.

5- المؤتمرات والملتقيات

54- تواتي نصيرة، **دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX في تعزيز صادرات خارج المحروقات**، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات يومي 11- 12 مارس 2014، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، .2014

55- شرياق رفيق، **استراتيجيات وآلية دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: "تفعيل وترقية الصادرات الجزائرية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، يوم 02 نوفمبر 2022.

56- طارق قندوز، قاسمي سعيد، **تحديات ورهانات إستراتجية ترقية الصادرات خارج المحروقات**، جامعة المسيلة، الجزائر.

57- عبد الكريم الأشهب، زيدان وليد، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية في الفترة الممتدة**، 2005- 2015،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي، 2017- 2018.

58- قتال منير، **الهيئات المرافقة لدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات يومي 11-12 مارس 2014، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2014.

59- ليندة بلحارث، **الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات**، ملتقى وطني حول" :ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، يومي 11 و 12 مارس 2014، جامعة أكلي أمحند، البويرة.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

60- Claude Ménendain , Fiches de macroéconomie, Ellipses/2 édition, 2003

61- Abdelkader Derbal**, L'exportation et L'entreprise Algérienne: passé, présent, futur**, Cahiers du CREAD n°43,1er trimestre 1998.

ثالثا- مواقع الإنترنت:

62- https://ar.wikipedia.org/wiki/

63- https://www.commere.gov.dz

64- https://aawsat.com/home/article

65- https://2u.pw/0taVX5v

66- https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/asia-oceania،

67- https://al-ain.com/article/algeria-exports-gas-asia

68- https://www.aa.com.tr/ar/

69- https://www.aleqt.com/2020/08/18/article_1900581.html

70- https://datasaudi.mep.gov.sa/ar/bilateral/algeria.

71- https://www.aps.dz/ar/economie.

رابعا- تقارير:

72- تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، **إحصائيات القطاع الحقيقي "الصادرات والواردات"**.

73- تقرير المجلس الشعبي الوطني: تنصيب المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية-الصينية، الجزائر، وكالة الأنباء الجزائرية، 22 فيفري 2022.

74- نادية بن طاهر، قناة النهار على الموقع الالكتروني:

https://www.ennaharonline.com، نشر في 28 أفريل 2024 ، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/30.

75- عبد الناصر حدو، على الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz، تاريخ النشر: 2023/05/25، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/02.

الملخص:

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية قضية إستراتيجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لما لها من أثر إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الإجمالي.

إن أهمية تنشيط الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الأسيوية هو خيار استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لأن اعتماد هذا الأخير على إيرادات النفط كمورد ناضب تحفه الكثير من المخاطر خاصة في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن أسواق جديدة وخاصة الأسواق الأسيوية.

الكلمات المفتاحية: ترقية الصادرات – الصادرات خارج المحروقات – الأسواق الأسيوية.

Abstract :

Promoting non-oil exports is considered a strategic issue for the conomies of developing oil-exporting countries at the present time, and this is due to the major role it plays in advancing economic development, because of its positive impact on the balance of trade, balance of payments, and total income.

The importance of stimulating non-hydrocarbon exports in Asian markets is a strategic choice for the Algerian economy, because the latter's dependence on oil revenues as a depleted resource is fraught with many risks, especially in light of the decline in oil prices in global markets. Hence, the need to diversify the Algerian economy and promote exports outside the sector has been strengthened. Fuel and the search for new markets, especially Asian markets.

Key words: Export promotion - exports out hydrocarbone, Asian markets.

.